أساليب عنصرية إسرائيلية مستحدثة ضد "بني فلسطين"!

كتب حسن عصفور/ انتشرت في الآونة الأخيرة عددا من المقاطع المصورة، لجنود جيش الاحتلال وفرقه "الإرهابية" المنتشرة المعروفة باسم "المستوطنين"، وهو يقومون بعمليات "بصق" على سيارات وأبواب منازل فلسطينية في بعض مدن الضفة الغربية.

مشاهد، تجسد ودون ان تكون حاملة لأي فيروس خطير، مظهرا دونيا غير أخلاقي، بل وشكل من اشكال "الهمجية"، التي يبدو انها أصبحت سمة ملازمة للفرق الإرهابية الإسرائيلية العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فما بالنا والحديث يشير الى انها "حاملة" لفيروس كورونا، كتعبير عن ثقافة جديدة من أشكال الكراهية.

مظهر الحقد الأسود، الذي عبرت عنه تلك الفرق الإرهابية ضد الفلسطيني بصفته، في زمن يتجه العالم الى مزيد من "التعاون" لحصار أخطر أزمة تواجه الإنسانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية 1945، تؤكد ان هذه المجموعات تشكل ضررا وخطرا على الإنسان أي كان هويته، واستئصالهم هو الخطوة التي يجب أن تكون أولى على جدول أعمال البشرية، فهم ليس مغتصبي أرض فقط، بل تحولوا الى "فيروس" يستحق شكلا من اشكال "التوحد" للخلاص منه.

أن قيام هذه المجموعات الإرهابية بنشر هذا الفيروس عبر شكل مستحدث، لا يثير الاشمئزاز فحسب، بل يتطلب العمل لفضح تلك المظاهر عالميا، وأن يتم نشرها المصورة باعتبارها "وثيقة رسمية"، وشكلا من اشكال "جرائم الحرب"، عبر نشر فيروس الموت، وتلك مسالة تتحمل مسؤوليتها السلطة الفلسطينية، وكل أدواتها المتاحة، الى جانب ضرورة قيام نقابة الصحفيين ووسائل الإعلام كافة بفضح تلك "الجرائم المستحدثة".

وفي مظهر آخر للعنصرية الإسرائيلية، كشفت وسائل إعلام فلسطينية وعبرية، عن قيام بعض من "رجال أعمال" إسرائيليين باستغلال الأزمة العالمية للوباء الخطير، بعد عودة مئات آلاف من العمال الفلسطينيين الى بيوتهم، بتنظيم عمليات "تهريب" لعشرات آلاف منهم، وضمن شكل من الإغراء المالي المضاعف للعمل داخل إسرائيل، بشكل "غير شرعي"، ودون رقابة طبية –

صحية، ما يعرض حياتهم وإسرهم ومحيطهم للخطر المستمر، كونهم معرضين لحمل الوباء الأخطر.

ظاهرة استغلال ظروف العمالة والقهر الاقتصادي الناتج عن بطالة بالإكراه، من قبل رجال أعمال إسرائيليين هي ذاتها وجه أخر لعنصرية جديدة، تماثل المظهر العنصري "البصق"، لا يجب الصمت عليه تحت غطاء "الحاجة الاقتصادية"، وتلك مهمة الأمن الفلسطيني أولا، وكل المؤسسات ذات العلاقة، للقيام بكل ما يمكن لوضع حد لعمليات تهريب العمال، الذين يمثلون "خطرا محتملا متنقلا"، ولا يوجد ما يبرر التغاضي عن تلك الظاهرة الخطيرة.

الأزمة الاقتصادية الناتجة عن هذا الوباء، تشمل كل فئات الشعب الفلسطيني، ولذا عدم محاصرة تلك الظاهرة مبكرا تماثل كمن "يستورد" الوباء الكوروني بديلا من استيراد وسائل المواجهة.

تهريب العمالة الفلسطينية تحت ستار الاستغلال، وعمليات "البصق" المتواصلة، مظاهر مستحدثة للعنصرية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، تماثل جرائم الحرب ضد الإنسانية، يجب مواجهتها بكل ما هو ممكن.

ملاحظة: لا زال "سحر" كورونا السياسي لم ينته بعد...روسيا ترسل طائرة مساعدات طبية الى أمريكا، خبر كان يمكن اعتباره ساخرا الى حد اللامعقول...لكنه حدث...أمريكا اليوم ليست هي أمريكا أمس والقادم أكثر!

تنويه خاص: لماذا لا تبادر صحة غزة بتسليم أمرها لتصبح جزءا من صحة حكومة رام الله...المسألة تتطلب رؤية تقفز عن "عصبوية فئوية" لن يربح منها أحد.

الإشاعة المتبادلة بين فتح وحماس أخطر من كورونا!

كتب حسن عصفور/ يبدو أن "ديبلوماسية" الهاتف التي قام بها رئيس حركة حماس إسماعيل هنية الأخيرة، ومنها مع رئيس الوزراء د. محمد أشتية، وقبلها مع الرئيس محمود عباس لم تترك أثرا أو مؤشرا ان هناك "جديدا" وطنيا قادما، رغم كل الحديث عن التكاتف الشعبي لمواجهة خطر فايروس كورونا.

من المتابعة العالمية لما حدث سياسيا – اجتماعيا وسلوكيا، بعد انتشار "العدو الوبائي"، نراقب أن متغيرات ملموسة بدأت تشق طريقها في غالبية بلدان الكينونة، وان "الخصوم الألداء"، او "الإخوة الأعداء" وفقا للاشتقاق المصري لتعبير رواية "الإخوة كرامازوف " للكاتب الروسي فيودور دوستويفسكي، اخذوا في صياغة بديلة للعلاقات السائدة ما قبل كورونا، بحيث تعكس "مظهرا من مظاهر التآلف الوطني" ضد خطر لا يعرف بعدا حزبيا أو مكانة طبقية، او وضعا وظيفيا، يشق طريقه مستغلا أي ثغرة او تساهل أو استهتار يحصد ألافا من الوفيات ومليونا ويزيد من الإصابات، ولا زال عداده متحرك.

لعل غالبية أهل فلسطين، وطنا وشتاتا، اعتقدوا ان هذا الوباء سينتج خلافا لكوارثه الانسانية – الاقتصادية، ظواهر جانبية إيجابية، منها أن تبدأ حركة التفكير الإيجابي نحو خلق "معادلة وطنية" قاعدتها مواجهة الخطر الكوروني ورأسها التصدي للعدو القومي الذي لم تغفل عيناه، رغم ما يداهمه من غزوة الوباء، عن تهويد ما يمكن تهويده والاستعداد لضم ما يمكنه ضما، وخنق حياة الشعب الفلسطيني، بل العمل على نشر هذا الفايروس داخله بأشكال متعددة.

والحقيقة، لم يكن يتوقع أي كان أن تستمر الحالة الانقسامية كأن الخطر لا أثر له، بل زادت رداءة عبر مظاهر جديدة، برزت بعد انتشار هذا الوباء، خاصة لجهة التعامل "الإنساني" مع الجانب الصحي، والتعاون المفترض الذي يجب ان يكون، كما ان "عواقب الحصار" المقرر رسميا من السلطة في رام الله على قطاع غزة، مقابل كيفية تعامل حكومة حماس في غزة، التي يبدو وكأنها تحاول إدارة الظهر لأي مساعدة ممكنة من رام الله، فيما تفتح الباب لدولة الكيان، عبر موظف في مؤسسة دولية.

لم يكن مطلوبا تغيرا "نوعيا" في السلوك السياسي الوطني العام بين طرفي الحالة الانقسامية، بل البحث عن "الممكن" إنسانيا لمواجهة الخطر الكوروني، وقد كان ذلك قريبا لو تصرفت "فتح" وفقا للمعلن "كلاما" عن دعم "الأشقاء" في غزة، وأن تتواضع "حماس" في العلاقة مع "فتح" دون البقاء في دائرة "وهم البديل".

الجانب الأكثر رداءة الذي ظهر بديل للمتوقع الإيجابي، انتشار حركة "الإشاعات السياسية"، وتزوير مواقف بمواقف من طرفي المعادلة، وتحديدا إعلام فتح وحماس "غير الرسمي".

يختلقون إشاعة ما ضد الآخر، ثم يتم إعادة تصديرها الى أي وسيلة إعلامية ومواقع التواصل الاجتماعي، بث غير مسبوق لكميات من الكذب والتزوير لم تكن يوما بهذا الإسفاف السياسي والأخلاقي.

والأكثر نذالة في تلك الظاهرة "الشاذة"، أن طرفيها يختبئ خلف الإعلام العبري، كي يتم إعادة الاستخدام، معتقدين أن اللغة العبرية ليست منتشرة كما غيرها من اللغات للبحث، والى حين اكتشاف عدم صدقيتها، يكون "فات الميعاد"، وحققت الإشاعة غرضها تحريضا، والى حين اكتشاف لا صدقيتها يتم بث جديد.

وهنا لا يكتفي طرفا الانقسام بالانحدار في بث الإشاعة، بل يقدمان هدية سياسية خالصة للعدو المحتل، بأن إعلامه له "مصداقية" مميزة، يتم الاعتماد عليها.

هل يمكن تشكيل "جبهة إعلامية أخلاقية" تعمل على مطاردة "لصوص سرقة الحقيقة"، واستبدالها بإشاعات ومحاسبة ترويج أكاذيب بثوب إسرائيلي، هل يمكن ان تنتفض بعض المؤسسات الإعلامية – السياسية لمحاربة خطرا على القضية الوطنية، ووحدة النسيج المجتمعي يفوق ما سيتركه خطر الوباء، الذي سيكون له نهاية يوما ما، لكن التخريب المجتمعي سيبقى علامة تعيق بناء كيان سوي.

كفاكم كذبا...كفى دجلا باسم الدين او الوطنية ونشر كل سموم التفرقة الوطنية.

ملاحظة: مسألة الواقع الصحي وتهم متبادلة بين صحة غزة ورام الله، ودور غريب لمدير الصحة العالمية في غزة، يتطلب تشكيل لجنة طبية من ممثلي المؤسسات الأهلية لتصويب مسار "علاقة معوجة" لا تخدم المواطن.

تنويه خاص: سلوك داخلية حماس الإعلامي بات محل سخط يجب تقويمه فورا، ما كشفه صحفي غزي عن معاملة مهينة لواجبه ودوره، واحتكار التغطية الإعلامية لبعض الفعاليات لمؤسسات حركتها وتحالفهم يتطلب وقفة جادة لردع سلوك خطيرة!

التراجع عن تعديلات قانون التقاعد لا يلغي محاكمة فاعليها!

كتب حسن عصفور/ في سرية "لصوصية" نشرت جريدة "الوقائع" الرسمية قرارات بمثابة (مراسيم) رئاسية، حول تعديل قانون التقاعد لكل من هم بدرجة وزير، في سابقة أو بالأدق في "فضيحة" قانونية لا مثيل لها في كوكبنا، لم يقتصر الأمر بعدم تسديد حصتهم في التقاعد، بل طالب بإعادة ما تم دفعه للصندوق، ورفع سن التقاعد من 60 حتى 65.

من الغرائب، ان ما تم ينشره لم يناقش داخل حكومة أشتية، ويبدو انها علمت به، كما غالبية أهل فلسطين (وطنا وشتاتا)، ما يفتح الباب للسؤال، من الذي قام بهندسة قانون دون علم الحكومة، صاحبة الشأن في إعداد مشاريع القوانين ثم ارسالها للمجلس التشريعي (الذي تم حله أيضا بمرسوم شخصي)، أو للرئيس للمصادقة.

نشر تعديلات قانونية بطريقة "سرية" يشير الى ان الحكم بات في يد "مجموعة سرية" تعمل بغطاء الرئيس لخدمة مصالح خاصة أو مشبوهة، ما يستلزم فورا التحقيق بهذه المسألة، فلا يكفي تراجع الرئيس عن الفضيحة، بل يجب التحقيق لمعرفة أطرافها، كونها مثلت إساءة وطنية للسلطة والحكومة في آن.

ووفقا لقانون "الطوارئ"، فما حدث يعتبر إهانة للسلطة في زمن الكورونا، نظرا لكونه تحرض غالبية الشعب ضدها، وخلق "فتنة سياسية – اجتماعية"، ما يفرض محاكمة تلك المجموعة التي تعمل لمصالح غير مصالح البلد والقضية.

وأظهر نشر التعديلات، ان هناك فوضى سياسية – قانونية، فتحت الباب لحملة مضادة أن الهيكل الرسمي مصاب حالة من "التعفن" تفرض علاجها قبل فوات

الآوان، خاصة والصراع ضد وباء الاحتلال ومشروع الضم والتهويد يتسارع بالتوازي مع مواجهة وباء الكورونا، واي محاولة لحرف مسار ذلك يعتبر شكلا من أشكال "الإساءة الوطنية" وخدمة العدو في زمن "الطوارئ".

معرفة القائمين على نشر التعديلات أكثر أهمية من التراجع عنها، كونهم لن يتركوا فرصة أخرى لدس "سمومهم" في الجسد الفلسطيني، وهو الأكثر خطورة، ولذا على رئيس الحكومة د. محمد أشتية ان يطالب بفتح تحقيق شامل فيما حدث، خاصة وأنها تمثل إهانة شخصية وسياسية لجهده الذي بدأ يحوز بعضا من قبول شعبي.

والسؤال المركزي، هل حقا لا زال الرئيس محمود عباس هو صاحب القرار في مقر المقاطعة، ام هناك "خلية خاصة" ترتبط بغير رباط الشعب هي من يدير الأمر، ما يفسر كمية القرارات والمواقف الضارة التي تتعلق بمواجهة مشروع العدو القومي بالضم والتهويد، وفتح معارك داخلية، بعيدا عن المصلحة الوطنية.

ان السلوك السياسي للرئاسة وتحديدا مواقف الرئيس تفتح باب الريبة، خاصة الرفض المطلق القيام بأي خطوة عملية لترتيب "البيت الفلسطيني"، بما يمثل رأس الحربة لمواجهة المشروع الصهيوني الذي بدأ يطل براسه في مرحلة جديدة.

ورفض الرئيس عباس تنفيذ أي من قرارات "فك الارتباط" بدولة الاحتلال وسلطاتها الأمنية – المدنية، وتنفيذ قرارات المجالس الوطنية والمركزي حولها، يزيد من الريبة الوطنية أكثر، خاصة ترافقها مع عملية حصار قطاع غزة وقطع الرواتب وما تلاها.

نشر تعديلات قانون التقاعد والتراجع عنها، وارتباطها بفوضى عامة، وأثر ذلك على المشهد السياسي عشية المواجهة الكبرى مع المحتلين، يتطلب تشكيل لجنة قانونية سياسية (نظرا لغياب المجلس التشريعي) تكون مهمتها مراقبة أي قانون أو مرسوم رئاسة وهي صاحبة الحق في اقراره، شرط علنية العمل.

التراجع خطوة ولكنه لن يزيل الخطر الحقيقي بمن يعبث من وراء الستار، ودون معرفتهم سيكون هناك ما هو أكثر خطرا وخطورة في قادم الأيام.

ملاحظة: الحكي عن وجود "محاصصة" فصائلية مع حكومة رام الله حول مساعدات العمال يكشف أن "مسلسل الفضائح" لن يتوقف عند قانون هنا أو عمل هناك...ثقافة الفساد كأنها باتت جزء من المنظومة...لحقوا صلحوا الأمر وإلا.....!

تنويه خاص: إصرار البعض على الحكي بلا توقف عن مسلسل رخيص على حساب ما هو أفضل لخدمة القضية الفلسطينية يضع علامة استفهام كبيرة..هل حقا أنتم تعارضون أم تروجون...هل تعادون العدو أم تعلنون له...بلاش رخص!

"التطبيع الثوري" و"التطبيع الانهزامي" و"شريعة الغاب"!

كتب حسن عصفور/ في خطوة هي الأولى، التي تعلن حركة حماس عنها، اعتقال مجموعة شبابية بتهمة "نشاط تطبيعي" مع الإسرائيلي.

أشارت حماس في بيان لداخليتها الى اعتقال حقوقي، "أنه بناءً على مذكرة توقيف صادرة عن النيابة العسكرية؛ أوقف جهاز الأمن الداخلي صباح يوم الخميس، رامي أمان، والمشتركين معه في إقامة نشاط تطبيعي مع الاحتلال الإسرائيلي عبر الإنترنت"، و"إنه تمت إحالة أمان والمشتركين معه للتحقيق، وسيتم اتخاذ المقتضى القانوني بحقهم".

وبعد مضي دقائق لا أكثر، سارع ناطق من حماس بإصدار بيان يعلن الانتصار على "شبكة" ووقف أفرادها كونهم يهدون "الوحدة الوطنية والمجتمعية"، وبلا سابق انذار سارعت عدة مكونات في قطاع غزة (عدا حركة فتح "مركزية وتيار" وحزب الشعب وبعض قوى) لتعلن ترحيبها وتأييدها لتلك الخطوة، وكأن حماس تقر انها أقدمت على "فعل غير أخلاقي" تبحث جدارا لستر عورتها عبر فصائل لم تدقق فيما أقدمت عليه أجهزة أمن بذلك الاعتقال.

بداية، يجب التأكيد، أن الاعتقال بذاته هو عمل غير قانوني، كونه لم يستند الى النظام الأساسي الذي تعتمد اليه حكومة حماس ونوابها في التشريعي لتبرير سيطرتهم باسم الانتخابات والأغلبية، فأي اعتقال لقضية يجب ان يستند الى قانون معلوم لكل مواطن فلسطيني، وليس الى "قانون غاب" يصنعه الحاكم، أي حاكم.

التهمة بذاتها، لا تعريف لها ولا تدقيق في كيفية تناولها لا مكانا ولا موقفا، خاصة في الواقع الفلسطيني، ولا يوجد في برنامج "حماس" الحكومي تعريفا لمقولة "التطبيع"، فلا يمكن القول أن الاتصال بالإسرائيليين بشكل مطلق هو "جريمة"، دون تحديد الاتصال والمتصل بهم، خاصة ومنهم يؤيد حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته ضمن حدود عام 1967 حسب قرار الأمم المتحدة، وهو هدف حماس السياسي الراهن، الى جانب منهم رافض للصهيونية كفكر وممارسة.

المفارقة الخطيرة، أن الاعتقال يتم وأخطر عملية تطبيع تقودها حماس عبر دولة قطر مع إسرائيل، دون أن معلومات للشعب الفلسطيني عنها، حيث تتم نقل الأموال من خلال القناة الأمنية الإسرائيلية (جيش وأجهزة)، عملية تتم بسرية كاملة ما يضع عليها كل علامات الاستفهام، عمل يستحق المساءلة وكشف كل ما يتعلق بتلك العملية السرية، الهدف والثمن والوسيلة، بتهمة أكثر من التطبيع.

"التطبيع" في فلسطين لا تعريف سياسي وقانوني له، بل لا توافق وطني عليه، ولذا لا يوجد نص قانوني يمكن ان يتم الاستناد عليه لاعتقال أي فلسطيني بتلك التهمة، مع وجود عمليات "تنسيق" متعددة جدا، بعضها لا يتم الكشف عنها في قطاع غزة، ومنها ارسال حركة حماس لعدد من الأطباء الى إسرائيل للتدريب، دون موافقة السلطة الرسمية والتنسيق معها أو عبرها، بل تمت بين حماس والأمن الإسرائيلي سريا، وبعيدا عن أي تبرير فهي شكل من اشكال "التطبيع".

حماس ومن سارع بالتهليل لاعتقال شاب حقوقي، كان يوما سببا في كشف أحد جرائم أمنها ضد شاب فلسطيني فقد بصره داخل أحد سجونها، وضعت تعريفا قانونيا جديدا قاعدته "الرغبة الانتقامية" وليس المسألة الوطنية، وقد يبدو من سخرية القدر أن تسارع حماس باعتقال شباب بتهمة تريدها ستارا، وتطلق سراح

كل من كان سببا في اغتيال 25 مواطنا ومواطنة في حريق النصيرات. مجرمين أطلق سراحهم للتغطية على جريمة لا يجب ان تمر، كما كل جريمة بلا حق.

وقبل النسيان، أيهما أكثر خطرا، قناة تفتح أبوابها للناطق باسم جيش الاحتلال ليقول ما يريد رواية تبرر قتل الفلسطيني واغتصاب أرضه واحتلالها، وتراها حماس قناة صديقة ودولتها تستحق الشكر ليل نهار أم الشاب أمان.

على ضوء ما سبق ومنذ تلك العملية الكبيرة "هل يمكن أن نجد من يقول هناك "تطبيع مقاوم ثوري" وآخر "تطبيع انهزامي استسلامي".

للعلم، في مصر التي لها علاقات رسمية مع الكيان، أوسع حركة شعبية ضد التطبيع، لم تستند الى أي اعتقال، بل الى وعي ورؤية وحضور غير انتهازي لتبرير الباطل السياسي باسم الحق السياسي.

الجريمة ليس فيما فعل أمان، ولو كان أخطأ فحسابه بطريقة أخرى، لكن استبدال القانون والنظام بالرغبة الفصائلية تلك هي الجريمة التي تفتح الباب لقانون غاب جديد.

ملاحظة: حركة التسارع نحو ترتيبات صفقة بين حماس وإسرائيل حول أسرى، كأنها ترتيب جديد لدعم استمرار نتنياهو مقابل "مال قطري" جديد بمباركة ترامب لدعم "حليفه الخاص"...الوطنية مش شعار!

تنويه خاص: حسنا تم إطلاق سراح الكاتب عبد الله أبو شرخ...لكن الشكل والأسلوب يؤكد ان هناك تشريع لاستبدال القانون بـ "الرغبة الفصائلية" وفقا لمنطق حماس!

"الثنائي الفلسطيني" ومكذبة "نريد إنهاء الانقسام"!

كتب حسن عصفور/ خلال 48 ساعة خرج مسؤول حركة حماس الأول إسماعيل هنية، وعضو مركزية فتح (م7) روحي فتوح ليتبادلا "حديثا عتابيا" حول مسؤولية كل من حركتيهما عن الانقسام، واستمراره مدة 13 عاما، ولا

يتركان فرصة "المعاتبة المتبادلة" دون ان يحمل كل منها الشعب الفلسطيني "منة سياسية"، بما قدمه من "تنازلات" كي يصل الى نقطة إنهاء الانقسام.

حديث الطرفين، أضاف مللا مضاعفا مما توارث فلسطينيا، ليس لما بالحديث من ادعاءات لم يعد قبولها ممكنا، بل لتلك "العليائية السياسية" التي يتعامل بها طرفي النكبة الانقسامية مع الشعب الفلسطيني، وكأنه شعب جهول، بلا تاريخ ولا حاضر، وليس شعبا شكل مدرسة تعليمية كفاحية لكثير من شعوب المعمورة، ولولا واقع الاحتلال القائم، وما يفرضه من واقع لكان "الغضب الشعبي" ماردا يطيح بواقع بات عاملا مكملا للاحتلال.

لو قام شخص في بلادنا المنكوبة ببحث غوغلي لأكثر الكلمات تداولا في الشأن الفلسطيني لكانت "الانقسام" بعد الاحتلال، بل ربما تسبقه في محطات معينة، لما الحقته من كارثة على المشروع الوطني حاضرا ومستقبلا، مقابل تسارع المشروع التهويدي – الاستيطاني.

"إنهاء الانقسام"، مسالة لم تعد تحتاج سوى قرار ذاتي لو حقا يريدان ذلك، وكل عوامل النجاح متوفرة، ورقا وأفكارا ومشاريع جاهزة لحل أي عقدة تقف عقبة للخروج من ذلك النفق، ولو كان القرار "وطنيا" لإنهاء الانقسام لما استمر 13 عاما، رغم توفر ظروف مفصلية كفيلة بوضع حد لتلك النبتة الخبيثة التي زرعها المحتلين وداعميهم بمساعدة أدوات طفيلية من خارج البلاد، ثمنا لمنحهم "قيمة حضور ما" في زمن خارج المسار.

حركتي فتح وحماس، مسألة "إنهاء الانقسام" ليست طلسما بل هو قرار يشتق من "الوطنية الفلسطينية" فلو توفرت بكما، لكسرت معادلته دون أي بحث ذرائعي لتبرير واقع لن يقدم خدمة لأي منهما، بل يخدم العدو القومي.

"إنهاء الانقسام" قرار يبدأ من إعلان حماس رسميا، التزامها بأخر ورقة توافقية، وحل الإطر الحكومية الموازية، واعتبار قطاع غزة جزء من واقع الحال الحكومي العام، رغم انه الحكومة الراهنة ليست هي الممثل الوطني، لكنها ممرا اجباريا الى وقت قصير.

بالتوازي يعلن الرئيس محمود عباس الغاء كل الخطوات العقابية التي اتخذها ضد قطاع غزة وحركة حماس والموظفين بعيدا عن الانتماء منذ عام 2017.

الذهاب الى القاهرة، وعقد لقاء قيادي فلسطيني (إطار لقاء بيروت يناير 2017)، يعلن رسميا قيام دولة فلسطين وانتهاء المرحلة الانتقالية بكل ما عليها، فلم يعد لها شيئا، مع تشكيل حكومة فلسطين الحديثة، بين تمثيل سياسي ومهني.

التوافق على احياء مسار "لقاء بيروت" بكل ما تم التوافق عليه والبدء العملي عل تنفيذه، فمنه يمكن فتح باب تطوير الحركة الوطنية ضمن واقعها المستجد، بما في ذلك منظمة التحرير التي بات تطوير دورها ومهامها وشكل التكوين أولوية، بحيث تأخذ بالاعتبار وجود دولة فلسطين، بما لها من تمثيل دولي واعتراف قانوني بها وحضور ودور، والمنظمة بما سيكون لها من دور ومهام.

وما سيلي هناك من الاتفاقات التي جسدت "تفاصيل" قد تبدو مملة لوضع بداية لمرحلة ما بعد الانقسام، المستمر منذ 13 عاما، وحتما الشعب الفلسطيني لا ينتظر "تبادل الزيارات وتبادل القبل والضحكات" كي تبدأ رحلة الخلاص الوطني.

بالتوازي لتبدأ حركة فعل "إنهاء الانقسام"، الغاء كل التشكيل الحكومي الحمساوي ووقف كل عقاب وحصار الى قطاع غزة، كمقدمة فورية لعمل ما سبق أعلاه.

دون ذلك فكلاكما كاذب يبحث "ديمومة الانقسام"!

ملاحظة: نصيحة الى د. أشتية بأن يعقد "لقاء تنسيقي" بين وزيرة الصحة كيلة والحكونجي اللطيف ملحم قبل أي مؤتمر للحكي عن الإصابات، وكمان بطريقه يسألهم عن الأرقام والقدس هل هي منها أو جنبها..منظركم بات منفرا جدا!

تنويه خاص: ما هي السلطة التي يتمتع بها "حاكم النصيرات"، بعد جريمة قتل 25 مواطنا ومواطنة لم يحاسبه احد، وسرقة أرض عامة لبناء مشروع وحركة توظيف به دون حساب..بدها تفسير من الحاكم العام!

الرد على الضم والتهويد "خطوة خطوة" لو صدق التهديد!

كتب حسن عصفور/ لم يعد هناك مجال زمني متاح لمواجهة القرار الإسرائيلي المحمي أمريكيا، بحركة ضم رسمية بعد النجاح المطلق بالضم العملي، لأراضي من دول فلسطين الى دولة الكيان.

القرار انتقل من مرحلة نقاش في إسرائيل الى مرحلة التنفيذ المباشر، ولم يبق سوى أسابيع ليصبح الأمر "واقعا"، وينتقل الأمر من حال الى حال جديد تصبح معه كل التهديدات اللغوية ليس سوى "رصاص أطفال" في أيام العيد، صوت لا يترك أثرا، سوى عملية "تزيين المشهد".

كلمة الرئيس محمود عباس بعد الموقف الأمريكي، بان ضم الأراضي الفلسطينية أصبح قرارا إسرائيليا، جاءت "متهدجة اللغة"، كلمة بكائية الى حد الانهيار الذاتي، لم تحمل بندا واحدا يمكن ان يدفع "الطغمة الفاشية الحاكمة" في تل أبيب ان تقيم وزنا لكل عبارات "النحو البكائية"، كونها اختبرت ما هو أكثر ترهيبا وتهديدا، سادت في سنوات سابقة، وليس آخرها، "أن أبواب جهنم ستفتح على إسرائيل" لو أقدمت على المساس بالقدس، وها هي المدينة المقدسة سياسيا ودينيا ووطنيا في عرين رحلة تهويد ومصادرة ساحة البراق والحائط، وعلى طريق إعادة بناة "هيكلهم" على حساب المسجد الأقصى، وذلك لم يعد سريا فقد حمل السفير الأمريكي لواء ذلك بصور وفيديو للنفق الذي يتم العمل به، وبشر بأن "الهيكل الجديد" بات على أبواب الظهور.

"بكائية الرئيس عباس" الأخيرة مع موظفيه متعددي الأسماء والألقاب ورسائلهم تحولت، ومنذ سنوات، الى مهزلة سياسية نادرة، ليس في فلسطين بل وحولها، وبانت مادة للتندر والتنمر داخل سلطة الكيان ذاته، ومع كل رسالة منه، او "بكائية جديدة" يزدادون اندفاعا لتنفيذ مخطط الضم والتهويد، لأنهم "أمنوا العقاب".

ولنتجاهل كل ما مضى، ولا مصداقية التهديدات من السلطة واركانها، رئيسا وأدوات، ونعتبر ان هناك "صحوة ضمير وطنية" نتاج فايروس كورونا وما أحدثه من تغييرات نفسية في العالم الحديث، ونتعامل بإيجابية مع "بكائية الرئيس عباس" الأخيرة يوم 22 ابريل 2020، بانه سيقوم بإلغاء كل الاتفاقات مع

إسرائيل والولايات المتحدة "لو تم تنفيذ الضم"، ورغم ان الضم والتهويد حدث منذ زمن في الضفة والقدس، لكننا سنغمض بعضا من "جانب العقل"، ونصدق أن الرئيس لا يعلم بتلك الحقيقة، ونقرأ "جدية حقيقية" في تنفيذ "وعده التهديدي".

ولكي يصبح أمر التهديد ممكنا للتفاعل الإيجابي، لتبدأ حركة تنفيذ التهديد الكبير "خطوة خطوة"، كرسالة مباشرة الى الشعب الفلسطيني أولا، أن يكن مستعدا حقا للمواجهة الكبرى، وتطوير معادلة "خليك بالبيت" الى "تحصين البيت"، كما هي رسالة تعبئة وطنية، بان الفرض الكفاحي لم يعد كلاما بل هو واقع متحرك لحماية بقايا "أرض ووطن"، وقبلهما "بقايا تاريخ" يتم تسويده وليس تهويده فحسب.

أن ينتقل الرئيس عباس من "مرحلة التهديد" طوال الـ 15 عاما دون ان تترك "خدشا" في جسد المحتلين، الى مرحلة "التنفيذ المتدحرج" ردا على كل ما كان مساسا بالحق الوطني، الى ان تصل الى لحظة قمة الفعل بفك الارتباط مع دولة الكيان، والانتقال من مرحلة السلطة الى مرحلة الدولة.

خطوات تبدأ، بتعليق وليس الغاء "الاعتراف المتبادل" بين منظمة التحرير ودولة إسرائيل، والتعليق هنا كي لا يبدو طلب الغاء الاعتراف المتبادل بأنه عمل ليس بالإمكان الآن، ولذا جاء البديل تعليق العمل، وتخاطب الأمم المتحدة والجامعة العربية والاتحاد الأوروبي و"الرباعية الدولية" بذلك القرار، ويطلب منها إعادة تقييم سلوكها مع إسرائيل وفقا للقرار الفلسطيني.

بالتوازي، الغاء مسمى لجان الارتباط والتنسيق مع سلطات الاحتلال، ومنها الغاء وزارة الشؤون المدنية، وتحويل عملها الى وزارتي الداخلية والخارجية، لتتعامل مع إسرائيل الدولة وليس أدوات الاحتلال.

وذلك يشمل أيضا الجانب العسكري، بحيث تتوقف عملية التنسيق الأمني في بعض جوانبه، وخاصة ما يعرف بـ "تبادل المعلومات حول النشاطات المعادية"، وكل ما يرتبط بها.

القيام بإعادة تسمية كل المؤسسات نسبة الى دولة فلسطين وليس السلطة الفلسطينية، دون ان تشمل الهويات وجواز السفر في المرحلة الحالية، والاستبدال هنا رسالة رسمية الى بداية التغيير الشامل، وتهيئة المشهد للتغيير الثوري الكبير.

التفكير العملي بتشكيل "حكومة جديدة" تأخذ بعين الاعتبار متغير المواجهة المرحلية والشاملة، حكومة ليس موالية للارتباط والتنسيق، بل للفك التدريجي منهما، تضع قواعد المرحلة القادمة، ولتكن حكومة وحدة مصغرة، والوحدة هنا مفتوحة لكل من يرغب أن يكون شريكا، ومنها حركة حماس شرط تخليها العلني عن حكومة الانقلاب.

خطوات غير صدامية بالكامل، لكنها تحمل ملامح المواجهة، يمكنها ان تشكل رافعة للمرحلة التي لن تتأخر.

هل ننتقل من "البكائية السياسية" الى "الفعل السياسي"...سؤال الضرورة الذي ينتظر ردا لو حقا ان بقايا الوطن لا زال مصلحة لكم!

ملاحظة: ربما هي المرة الأولى منذ اعلان قيام إسرائيل على حساب غالبية فلسطين، نسمع مؤشرات عن "عصيان مدني" فيها...معقول كورونا يكورن دولة البغي السياسي والعدوان... يا كوروووووونا بركاتك!

تنويه خاص: معلومات حماس عن الوضع الطبي في قطاع غزة تسودها "الضبابية"، خليط من "عنترية فارغة" الى صراخ متلعثم...احكوا الصح فهو أقصر الطرق للحقيقة والصدق..صحيح رمضان جانا والكذب حرام!

المحافظين في "بقايا الوطن"..بين "فئوية" التعيين ومهام مفقودة!

كتب حسن عصفور/ تثير قضية تعيين "المحافظين" في بقايا الوطن وعاصمته القدس المحتلة، كثيرا من الأسئلة وتضع علامات استفهام مضافة، مع كل مسمى جديد يتم الإعلان عنه.

منذ تأسيس السلطة الوطنية، بادر الخالد الشهيد المؤسس الى تكريس مبدأ محافظ لكل من محافظات الضفة وقطاع غزة، وقبل أن يتم وضع النظام الأساسي

للسلطة، تكريسا لبناء نظام فلسطيني جديد، يكون رأس "السلطة في المحافظة"، دون تدقيق في مدى منحهم الصلاحيات التي نص عليها لاحقا القانون، لكنها جاءت خطوة هامة على طريق بناء دولة فلسطين.

المسألة الملفتة التي ترافقت مع تعيين المحافظين، أنها تميل الى "الأمنيين" من مختلف المكونات وأقلية من خارجها، وسجل بعضهم حضورا هاما اقترب من مهامه كمحافظ يؤدي ما له وما عليه وفق القانون بالممكن، في ظل وجود الزعيم الخالد، بكل ثقله ومتابعته التفصيلية، لتلك المهام.

ولقد شاب تعيين المحافظين بعدا "فئويا" واضحا من أبناء حركة فتح، متجاهلين كل ما غيرها من فصائل شريكة لها في الثورة أولا، وفي بناء النظام السياسي الجديد ثانيا، ولن نقف عند مسألة "الكفاءة" أو "مهنية الاختيار"، وآلية المحاسبة، فتلك يفترض انها محكومة بقانون ولائحة تنفيذية خاصة تم وضعها، رغم الابتعاد كثيرا عن تنفيذها، وتحديدا في مجال المحاسبة والرقابة.

أن يتم الاختيار لغالبية المحافظين من المؤسسة الأمنية تم تسويقه باعتبار أنه سيكون "مرجعية" المؤسسات في المحافظة ذاتها، ذلك يتطلب تكوين خاص، وفي الواقع لم تثبت صدقيتها، بل ربما بعض الشخصيات غير العسكرية أكدت حضورا أفضل، بل رسخت علاقة شعبية تفوق "الأمنيين"، الذي تسبب بعضهم في خلق توترات وإشكاليات كان لها أن تطيح بهم، لكن حسابات "مراكز القوى" تمنع الإطاحة بأي محافظ فاشل أو فقد أهليته.

ومن بين الظواهر التي تستحق إعادة التفكير، "فئوية" فتح وهيمنتها المطلقة على تعيين كل المحافظين، دون اعتبار لغيرها من "الشركاء"، وأيضا دون تقديم أسباب تلك "الفئوية الحزبية"، التي لا تشترط الكفاءة بل رضا الرئيس شخصيا، ما يضع المحافظ فاقد لأهلية التمثيل المحلي، خاصة وأن آلية التعيين ليست انتخابية، بل اختيار رئاسي بعد توصية أجهزة امنية أو خلية لها مصلحة مباشرة.

كان مثيرا صمت مختلف القوى السياسية على هذه القضية، رغم أهميتها، وأهمية الدور المناط بالمحافظ وفقا للقانون، بصفته "مرجعية محلية" لكل الجهات في المحافظة، والإشارة الى "فئوية" التعيين لا يقابلها "تقاسم" التعيين، بل يجب وضع آلية قانونية لذلك، بعيدا عن أي بعد فئوي او طائفي، معايير تتسق ومهمة

المحافظ، مدنيا ام أمنيا دون شرطية الانتماء الحزبي او الوفاء الشخصي للرئيس او لجهة الترشيح.

آلية التعيين هي مقدمة النجاح وخلق ثقة بين المسؤول القادم بمرسوم وبين أهل المحافظة، وسلوكه من يقرر نجاحا ام فشل، ومع آلية التعيين يجب أن يكون آلية المحاسبة العلنية ما له وما عليه، وهي الآلية المفقودة لبناء منظومة "حكم" سوي، أي كان واقعه الراهن.

ويلفت الانتباه مسالة تعيين محافظين لفتح في قطاع غزة، دون أي آلية محددة سوى أن الرئيس محمود عباس "بناء على توصية امنية ما"، يقرر هذا التعيين، رغم ان سلطة المحافظين في ظل حكم حماس تكاد تصبح "عملا اجتماعيا"، بلا صلاحيات ولا قدرة على ممارسة تلك الصلاحيات أي كانت.

ورغم أهمية الاستمرار في تسمية محافظين في قطاع غزة، كرفض للمشهد الانقلابي، لكن "الفئوية" الطاغية للمختارين تكشف أن ثقافة "الانقسام" هي الخيار، رغم ان المفترض أن تكون "الشراكة" هي الحاضر في مثل هذا التعيين.

مسألة المحافظين، تستحق مراجعة جذرية من قبل فتح أولا، ومساءلة من قبل مختلف القوى والمنظمات السياسية والمجتمعية ثانيا، وفي قطاع غزة تغييرا جوهريا في آلية التعيين لتكون قناة وحدوية وليس قناة انقسامية مضافة.

ملاحظة: مطلوب من حماس الرد الواضح على ما يحدث داخل غرف "الحجر الصحي"...الكلام كتير والرغي أكتر..احكوا الصحيح أصح من أن يحكي غيركوا وقد يكون كتير مزعج لكم..واضح يا حكومة سرية!

تنويه خاص: مبروك دخول قوات "أمن السلطة" الى بلدة العيزرية.. خطوة كان لها أن تنفذ عام 98...لكن السؤال هو ليش سلطة الاحتلال وافقت عليها الآن..معقول "صحوة ضمير" ام "خوف ضمير" من شبيبة غاضبين!

تحرك "فتح" و"تنفيذية المنظمة" لوقف فردية الرئيس عباس السامة..ضرورة!

كتب حسن عصفور/ جاء قرار الرئيس محمود عباس مؤخرا بوقف "الحق المالي" للجبهة الشعبية من أموال الصندوق القومي، مؤشرا خطيرا في مسلسل اضعاف منظمة التحرير، وتغييب دورها الوطني، وتزداد "شبهة القرار"، بتوقيته المثير لكل اشكال الريبة السياسية، وهل هو عقاب لفصيل لا يجد في سياسة الرئيس انسجاما مع "التوافق الوطني"، ام نهج لاستكمال ما بدأ من خطوات متسارعة لحصار منظمة التحرير دورا ومهاما.

منذ أن قرر الرئيس عباس، تحدي النظام الأساسي للمنظمة وعقد المجلس الوطني في رام الله يناير 2018، وتغيير قواعد العضوية لتستقيم لرغباته السياسية، وصمت فصائل رئيسية في منظمة التحرير (ومنها الشعبية) عن ذلك "الخرق القانوني"، بدأت رحلة تقويض أسس كانت تمثل الحماية الرئيسية لمنظمة التحرير في مواجهة تآمر لم يتوقف منذ عام 1968، مرحلة سيطرة الثورة على قيادة المنظمة وقيادة الزعيم الخالد الشهيد المؤسس ياسر عرفات رئاستها.

لم يتوقف صمت فصائل رئيسية، ومنها "الجبهتين الشعبية والديمقراطية وحزب الشعب"، على تطاول الرئيس عباس على عضوية المجلس والتلاعب بها فحسب، بل تواصل في تجاهلهم عدم انتخاب رئيس الصندوق القومي من المجلس مباشرة، للمرة الأولى منذ تأسيس منظمة التحرير عام 1964، علما بأنه المنصب الوحيد الذي كان ينتخب مباشرة من المجلس، خلافا لغيره من الأعضاء، كشكل من اشكال الحماية لاستقلالية قرار رئيس الصندوق، من "بطش" رئاسة اللجنة التنفيذية وتهديد مكانته الخاصة، نظرا لحساسية الموقع والمهمة- فاصبح الرئيس عباس هو ذاته رئيس الصندوق في مهزلة لا سابق لها.

لا يمكن اعتبار ما حدث شكلا من اشكال "الفردية"، بل خطوات على طريق حصار دور منظمة التحرير وتوظيفها في مسار غير مسارها الحقيقي، وليس صدفة ابدا، ان الرئيس عباس لم يعد يقيم وزنا لاجتماعات "التنفيذية"، والتي

يفترض انها "القيادة اليومية" للشعب الفلسطيني، ومستبدلها بـ "خلية مصغرة جدا خاصة" أصبحت تتحكم بالقرار وتوجيهه خلافا للرغبة الشعبية.

ومع تغييب دور تنفيذية منظمة التحرير وأحالتها الى "لجنة استشارية" غير ملزمة، تجاهل الرئيس عباس كل مقررات المجلس الوطني والمركزي، بما فيها آ التي عقدها ضمن مواصفات خاصة في مقره بالمقاطعة 2018، فلم ينفذ قرارا واحدا من قرارات "فك الارتباط" بدولة الاحتلال، وفك حصار قطاع غزة، بل العمل نقيضا منها.

فتح ملف "فردية" الرئيس ومصادرة منظمة التحرير ولجنتها التنفيذية، أصبح ضرورة فوق وطنية في ظل تسارع المشروع التهويدي وحركة الضم الاستيطانية، خاصة بعد توافق القوى الرئيسية داخل الكيان الإسرائيلي على الإعلان الرسمي لذلك المخطط المصادر للمشروع الوطني الفلسطيني.

الفرضية السياسية التي يجب أن تكون حاضرة، بحث آليات تعزيز أطر الشعب الفلسطيني الرسمية لتكون رأس حربة لحماية المشروع الوطني، والتفكير الحقيقي بردم قواعد الانقسام والخروج من مرحلة ظلامية طال أمدها، وتعزيز أدوات القوى الذاتية التي أصابها تآكل كبير بل وجوهري خلال تلك المرحلة.

من الصعب أن ينتظر البعض انتفاضة الرئيس عباس لـ "تصويب الاعوجاج الوطني العام"، ما لم يتم حركة فعل جادة من قبل فتح أولا وفصائل التنفيذية ثانيا، وبشكل سريع قبل ان يصبح الندم هو الحاضر، فيما تتبخر الآمال الوطنية، بين فردية سامة أصابت منظمة التحرير في مقتل، وبين حالة انقسامية تتسارع خطاها نحو تكريس الانفصال الوطني، وفتح الباب لتنفيذ الخطة الإسرائيلية الأمريكية المستحدثة.

الوقت هنا من ذهب سياسي، فكل تأخير في تصويب ما يجب تصويبه ليس سوى خدمة مباشرة، وليس بالتواري، للعدو القومي ومشروعه...وهنا حركة فتح وليس غيرها تتحمل مسؤولية مآل المسار والمصير...الصمت عار وعار وطني لن يمحوه بيان مرتعش!

ملاحظة: الى الرفاق في الجبهة الشعبية، ادرتم معركة البحث عن حقكم الوطني بطريقة غير مناسبة...منصات حماس الإعلامية وما شابهها ليست هي محطات التصويب المناسبة لتلك المعركة...الباقي عندكم!

تنويه خاص: يبدو أن كيم جونغ أون نجح في خطف الأضواء من كورونا...بات خبره، وفاة ومرضا أو حياة هو الأبرز عالميا...اللي قدر عليه كيم عجز عنه غيره...صحتين كيمو!

تصويب خطيئة أرقام كورونا في القدس خطوة تنتظر خطوات!

كتب حسن عصفور/ بعد مرور ما يزيد على الشهر من بدء غزوة كورونا لبلدنا من بوابة بيت لحم، أصلحت الحكومة الفلسطينية، خطيئتها السياسية بعدم حساب أرقام المصابين من أهلنا في مدينة القدس المحتلة، باعتبارها العاصمة الأبدية لدولة فلسطين وفقا لقرار الأمم المتحدة 19/ 67 لعام 2012.

التراجع جاء بعد ضغط إعلامي، كشف عوار فكري – سياسي، وسذاجة في كيفية التعامل مع واقع مكانة القدس، والتجاهل موقفا يخدم كليا المشروع التهويدي الاحتلالي للمدينة، وتعزيزا للصفقة الأمريكية على حساب القضية الوطنية، ومنها القدس المحتلة (الشرقية).

كان الأولى بالحكومة أن تعتذر عما فعلت بعد غياب، بدلا من بيان تبريري سطحي، لا يمكن لمبتدأ سياسي أن يصدره، ورمي تجاهلهم بجهلهم عن متابعة الأرقام، مضافا عليه رمي ذلك على حكومة دولة الكيان لعدم تزويدهم بها، والحقيقة أن هذا وحده يستحق العقاب الوطني، كونهم ينتظرون من العدو أن يقدم لها الإحصائيات الخاصة بالقدس المحتلة، وهي مركز صراع على أحقيتها، وكأن حكومة رام الله تعتقد أن حكومة الاحتلال ستتنازل طواعية عن مشروعها التهويدي في القدس.

بدأت الحكومة حساب أرقام المصابين بفايروس كورونا المقدسيين ضمن حساب أرقام دولة فلسطين، لتأكيدها عاصمة وجزءا من الدولة التي تنتظر إعلانا

"مكبوتا" في درج الرئيس محمود عباس طال أمده بلا سبب وطني، بل يثير كل أشكال الريبة الوطنية، لكنها لا تزال "خطوة ضبابية".

فمع تلك الخطوة التصويبية نسبيا، تلمس أن الحكومة لا زالت مرتعشة بل ومترددة في آلية التعامل مع "الحالة المقدسية"، ولا تسير وفقا لما هو مطلوب كما غيرها في الضفة وقطاع غزة، حالة ارتباك تسود طريقة الإعلان، وتوقيته، بل ان الرقم نفسه يخضع لتعديل ما دون تدقيق أو توضيح.

حركة التردد، تكشف غياب آلية محدد لمتابعة الحكومة عدد الإصابات بالوباء داخل القدس المحتلة، وكأن كل المؤسسات المقدسية والمسميات التي تعلن عنها عند البحث عن "حركة تأييد ومبايعة الرئيس" تختفي أثرها فجأة، مع نشاط يمثل رأس حربة في معركة القدس، الرقم واعتباره من الرقم الوطني المرسل لمنظمة الصحة العالمية لتثبيته في تعدادها، جزء تأكيدي أنها عاصمة لدولتنا، وقطع الطريق على الكيان بذلك من أن تستولي على رواية فلسطينية جديدة.

ولذا مطلوب من لجنة الطوارئ أن تعيد حسابها الرقمي بشكل كامل، كجزء من حساب سياسي، ولا تتعامل مع إعلان الرقم كظاهرة ترضية للرأي العام، وتكتفي بقوله لسانا دون أن تقوم بتسجيله في "الرقم الرسمي" المرسل لمنظمة الصحة العالمية، وهي ملزمة تماما وفقا لقرار الأمم المتحدة ومجلس الأمن اعتماد الرقم الفلسطيني رسميا، وليس رقم دولة الاحتلال.

تشكيل لجان محلية طارئة في القدس أكثر أهمية من أي لجنة في مدن فلسطينية أخرى، وهذا ليس مساسا بتلك المناطق، بل لتعزيز مكانة القدس، وإعادة الاعتبار لها كمركز من صراعنا الوطني – القومي على طريق التحرر والاستقلال.

الحصول على المعلومات الرقمية لا يحتاج لمعجزة مطلقا، لو حقا أن الحكومة حسمت أمرها لاحتساب حالات القدس جزء من "الرقم الوطني"، وألا يكون هناك "صفقة سرية" بعد القرض المالي (نصف مليار شيكل) بالحديث اللغوي عن الرقم هروبا فقط من الضغط الشعبي، وعدم ارسالها كجزء من أرقام المصابين في فلسطين الى منظمة الصحة العالمية.

المراقبة الشعبية – الإعلامية هي السلاح الوحيد لمعرفة جدية الحكومة من عدمها في معركة "أرقام القدس" كجزء من معركتنا الكبرى.

ملاحظة: رسالة أحد رجال أعمال فلسطين الى د. محمد أشتية حول ما ينتظرهم من "جائحة" اقتصادية لا يجب أن تمر كخبر طريف من طرائف كورونا، بل عليه أن يتعامل بكل جدية معها...ولتكن جرس انذار مبكر!

تنويه خاص: وسط المتابعة التفصيلية لعدد مصابي الوباء ووفياته، أعلن العداد الرقمي العالمي بعد منتصف ليلة فلسطين عن تعداد سكان عالمنا حيث بلغ: 7.777.777.777 انسان...رقم مثير شكلا ومضمونا!

حكم حماس وحكومتها...والرئيس السري؟!

كتب حسن عصفور/ منذ شهر مارس (آذار) 2018، عندما قالت السلطة في رام الله، ان أجهزة حماس الأمنية حاولت اغتيال رئيس الوزراء في حينه رامي الحمد الله وبرفقته مدير مخابرات سلطة ام الله ماجد فرج، وبدأت حماس في ممارسة عملها الحكومي بشكل انفصالي كامل.

ودون نقاش، هل حقيقة كانت عملية التفجير من صناعة أمن حماس، أم من صناعة بعض أدوات سلطة رام الله، فالنتيجة موضوعيا أدت الى "فك الارتباط" الشكلي بين الطرفين من خلال ما سمي زورا بـ "حكومة الوفاق" بعد اتفاق الشاطئ 2014.

حماس سارعت الى إعلان تشكيل حكومي كامل، مواز لكل ما هو قائم وسيطرت بشكل مطلق على كل التعيينات الجديدة، دون "شراكة" مع أي طرف آخر، أي كان درجة الصلة السياسية بها، لتؤكد المؤكد، ان ثقافة حماس للشراكة الوطنية لا زال قاصرا جدا، بل لعلها لم تملك ذلك من حيث المبدأ، وكل ما تراه هو تشكيل "غرفة ما" لتسمى ما تسمى ويقال هي تلك "الشراكة"، والنموذج الأبرز على سلوكها تجسده ما يعرف في قطاع غزة بـ "غرفة العمليات المشتركة" للأجنحة العسكرية، التي لا يوجد بها مشترك سوى الاسم فقط.

تشكيل حكومة حركة حماس، جاء وكأنه مخطط معد مسبقا مما يضع علامة استفهام جادة، ان العملية كانت ليس لتنفيذ اغتيال رامي وماجد، بل لاغتيال الارتباط الشكلي، والتحضير العملي لمرحلة جديدة، تعيد حماس سيطرتها المطلقة على قطاع غزة، تمهيدا للقادم السياسي، الذي تجسده الخطة الأمريكية في تكريس فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية والقدس، أو ما يمكن تسميته "فكفكة الجسد السياسي" لبقايا المشروع الوطني الفلسطيني، والتي استبقت عقد لقاء البحرين الاقتصادي بحضور كوشنير لترويج خطة ترامب، الذي عقد في أبريل، بعد أيام من محاولة الاغتيال.

المفارقة الملفتة، ان حماس لم تطلق تسمية وزير على مسؤولي ملفاتها الحكومية، بل وضعتهم بدرجة وكيل وزارة/ وهو المسؤول الأول عن كل ما يتلق بالعمل، دون ان تحدد من هو وزيره الذي عليه ان يكون المرجعية، وكذلك تخلت عن تسمية رئيس حكومة لحكومتها الحزبية، فيما لم تقدم على اعلان وكيل للخارجية.

حكومة كاملة لحماس، تؤكد أنها تدير "كيانا خاصا" غير ذي صلة بأي ارتباط مع حكومة رام الله، وتلك الرسالة السياسية الأهم لكل من أمريكا وإسرائيل، تتولى دولة قطر تمويلها وتقديمها عالميا بالشراكة مع تركيا، كمقدمة لما سيكون لاحقا.

السؤال، لماذا لم تعلن حماس رئيسا محددا لحكومتها، أو تعلن مسمى وزير، وهل هناك رئيس للحالة الكيانية في قطاع غزة، ووفقا للسلوك والممارسة يمكن الاستدراك أن رئيس الحكومة والوزراء هم قيادة حماس التي تدير "الحياة السياسية" بكل تفاصيلها، فيما يمارس رئيسها إسماعيل هنية دور رئيس الكيان الخاص (رئيس الحكم الموازي للرئيس محمود عباس).

والمتابعة لسلوك حركة حماس منذ "فك الارتباط" مع حكومة رام الله، يدرك أن هناك تأسيس سياسي جديد ليس جزءا من "الكيانية الموحدة"، والإعلان الرسمي عنه بعد مرحلة تطبيق الجزء الأخير من الخطة الأمريكية في الضفة والقدس، وضم المستوطنات والأغوار، ليصبح التهويد واقعا سياسيا وليس رغبة وأمنية للحركة الصهيونية، وتقزيم "بقايا السلطة الفلسطينية" عبر محميات في الضفة وبلدات من القدس الشرقية، تكون تحت الرعاية الأمنية الإسرائيلية الكاملة.

ولن يكون مفاجئا، ان تستخدم حماس في وقت لاحق قرار المجلس الوطني عام 1974، الذي فتح الباب لإقامة سلطة فلسطينية على أي جزء يتم تحريره، وتعتبر ذاتها أنها حررت قطاع غزة، وعليه تعلن أن "الكيان الغزي" خطوة على الطريق...

وربما تكون صفقة الأسرى القادمة بداية "الثمن المتبادل" بين "حكم حماس الغزي" ودولة الكيان الإسرائيلي...وستعمل حماس ومعها إعلام قطر وتركيا، وبعض من الإعلام العبري اعتبار تلك الصفقة بـ "الإنجاز التاريخي" لحماس وهزيمة لنتنياهو، كغطاء شرعي لتمرير القادم السياسي.

باختصار، في قطاع غزة، حكم وحكومة لحركة حماس...تحضيرا للصفقة الانفصالية الكبرى...فهل من غضب لوقف مسارها، أم أن عناصر القوة أصابها "عطب مزمن" تنتظر ظهور "عقار سياسي"، كما كان يوما في يناير 1965...

ملاحظة: لو صدقت بعض تصريحات لمسؤولي الجبهة الشعبية، بأن الرئيس عباس قرر حصارها ماليا راهنا، يكون ارتكب جرما وطنيا مضافا لما سبق من جرائم وطنية، وتؤشر أن رفض الضم والمواجهة كذب بامتياز!

تنويه خاص: تحولت حركة الايجاز الحكومي في رام الله أحيانا الى شكل مسرحي بدرجة صفرية..."خفة الدم" ليس هكذا يا مسيو إبراهيم ...بلاش هزة "أبو إبراهيم" تفقدك بعضا منك الايجابي!

حكومة "الرأس ونصف" الإسرائيلية و"الانفعالية" الفلسطينية!

كتب حسن عصفور/ بعد عام ونصف العام نجح طرفي المعادلة الرئيسية في إسرائيل بتشكيل "حكومة وحدة طوارئ" تقاسما فيها "النفوذ الحزبي – السياسي".

توافق تحالف الليكود، مع تحالف حزب أزرق ابيض والعمل، جاء بعد ان فقد نتنياهو رئيس الحكومة المستدام، أخر أوراق المناورة نتيجة تهديد غانتس

بتحويل أوراقه الى "المفتي القضائي" بمنعه من استغلال انكسار تحالف أزرق أبيض وخطف التشكيل منفردا، فجاء التهديد "أكله النسبي" بتوافق مصالح.

التوافق لا يعكس حقيقة "ميزان القوى البرلماني" بعد ان خسر أزرق أبيض ورئيسه كتلة تصويتية داعمة، وبات يملك مع بقايا حزب العمل، أقل من نصف ما يملك الليكود وتحالفه، لكن الورقة التهديدية بالأغلبية البرلمانية ضد نتنياهو كانت القوة الضاغطة الرئيسية لتشكل حكومة "الرأس ونصف الرأس".

ذلك الوصف، تقديرا، ان نتنياهو تمكن من تحقيق حلم ما بالاستمرار كأطول رئيس حكومة في تاريخ دولة الكيان، والهروب المؤقت من مقصلة السجن الذي دق أبواب بيته، وربما تكون هذه النقطة الفصل التي أجبرته على "الخنوع المؤقت"، فيما نال "نصف الرأس" بعضا من نجاح بعد خسارة كبيرة.

حكومة "الراس ونصف" الإسرائيلية كشفت تماما بعض عيوب بنيوية في الكيان، خاصة الصفقة بين الطرفين حول القضاء وتركيبته القادمة ما يمنع استخدام "القانون" لملاحقة الفاسد نتنياهو، وكيف يمكن تطويعه لخدمة غير العدالة، مع تركيبة حكومية هي الأوسع منذ عام 1948، حيث سيصبح العدد 36 وزيرا و16 نائب وزير، لترضية "النزعة الفئوية" لكل مكوناتها، وتلك ظاهرة تكشف فسادا سياسيا بغطاء القانون.

الشأن الداخلي الإسرائيلي في تلك التشكيلة يحمل كثيرا من ظواهر فساد سياسي، لكن الأهم للفلسطيني، ما أعلنته وثيقة الاتفاق حول البدء العملي بضم أراضي في الضفة الغربية والأغوار في شهر يوليو القادم، بعد أسابيع من تاريخه.

نص لا يحمل أي التباس سياسي، صريح مباشر، ان الضم لم يعد "وعدا" فقط، بل أصبح أقرب الى الواقع العملي، في ظل ظروف سياسية قد تكون الأكثر مثالية لتنفيذ ذلك، خاصة الفلسطينية منها، بعيدا عن الظروف الدولية التي تلاحق مضاعفات الفايروس الكوروني دون ان تدير بالا للمسالة الفلسطينية، رغم "التعاطف اللحظي" الرافض لخطوة الضم من قبل الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين ودول يمكن تسجيل بيناتها عند مسؤول "التفاوض المنتظر" منذ 2005، كأنه المهدي المنتظر.

ولم يمض وقت على إعلان تشكيل حكومة الضم القادم حتى بدأت "حركة البيانات الفلسطينية التهديدية"، والتي باتت محفوظة عن ظهر قلب، ولن تضع حجرا لعرقلة مسار الضم والتهويد، وذلك ليس استنتاجا بل هو واقع قائم، أن الفعل الكلامي أصبح معلوما، بكل عباراته التي سترد في أي بيان.

حكومة "الرأس ونصف رأس" تعلم أن السلطة الفلسطينية ورئاسة منظمة التحرير لن تتقدم بخطوة عملية واحدة لتغيير المشهد، فما كان قبل التشكيل سيستمر بعدها، مع زيادة وتيرة البيانات والتغريدات الرافضة، فيما حركة حماس لن تجرؤ ابدا على كسر معادلة "حراسة الأمن الإسرائيلي مقابل المال وسلطة غزة"، ولذا فكل ما سيصدر عنها من بيانات ليس سوى فعل ثرثرة تساوي ثرثرة مسؤولي السلطة بغلاف "مقاوم".

بين استسلامية الرسمية الفلسطينية بطرفيها في السلطة وفصيلها المركزي فتح (م7)، وحماس وتوابعها الفصائلية، تبقى الاحتمالية التي دوما ما يمكنها أن تعيد الحسابات الى منطق غير رياضي دقيق، فعل انتفاضي خارج أطراف تنفيذ الضم والتهويد.

فعل شعبي مفاجئ يدق خزان الانهزامية المفروضة بقوة امن ثلاث أطراف، فعل يفرض آلياته على المنهزمين بجشع السلطة وامتيازاتها، التي أصبحت "مقدسا سياسيا" لهم على حساب المقدس الوطني.

هل تنتفض بعض مكونات الشعب لصياغة جديد يكون المعادلة السياسية الوطنية الفلسطينية في مواجهة المعادلة الإسرائيلية العدوانية الجديدة...تلك هي المسالة، وغيرها فكل بيانات الانفعال ليست سوى محفز عملي لتسريع عملية الضم والتهويد.

ملاحظة: انهيار سعر النفط الأمريكي بسرعة قياسية عملية "إنذار مبكر" لملامح القادم عالميا...كورونا فعل ما عجزت عنه سواعد البروليتاريا العالمية..هووووورا!

تنويه خاص: حركة "تنمر" غريبة انتشرت بعد كلمات د. أشتية للناطق الرسمي باسم حكومة رام الله "شيل ايدك من جيبك"...تجاهلوا ما كان سياسية وتذكروا حركة غير مقبولة...ملامح "التفاهة السياسية" لا أكثر ولا أقل!

"حكومة المقرين" في إسرائيل مصابة بـ "فيروس الفكفكة"!

كتب حسن عصفور/ عندما خان رئيس قائمة "أزرق أبيض" بيني غانتس من منحه صوتا لتشكيل الحكومة الإسرائيلية، ووصل الى الرقم الكفيل بذلك، وانتقل لتشكيل "تحالف حكومي جديد" مع المجموعة اليمينية المتطرفة – العنصرية تحت غطاء مواجهة "الخطر الكوروني"، رقص بنيامين نتنياهو فرحا ونشوة بما كان من "بشرى سياسية"، أزاحت عنه قيد سجن كان أقرب الى قدميه من مقر عمل رئيس الوزراء...

فرح نتنياهو واليمين العنصري المتطرف، بما يسمى في الكيان "اختراق غانتس"، قد لا يكون طويلا وربما لن يصل الى زمنه المحدد، ولعل انتهاء "زمن فيروس كورونا" سيضع هذا التجمع "الإرهابي" أمام وقائع لن تطيل أمدها.

مفاوضات القطبين الرئيسيين للتحالف الحكومي بحثا كثيرا من تفاصيل التشكيل القادم، و"الحصص" المقترحة لكل منهما ومع الأقرب لهما، وبرزت ملامح خلافية قد لا تكون "قنبلة التفجير المبكر" لكنها تؤسس لها، وخاصة ما يتعلق بوزارة "القضاء"، التي تمثل لليمين العنصري المتطرف مسألة جوهرية حيث التشريعات التي تخدمهم وتخدم المتدينين والمستوطنين، وما يمكن أن يرتبط بها من "تشريعات توراتية" لخدمة مشروعهم التهويدي الاستيطاني في الضفة والقدس.

تفاصيل عدة لا تزال قيد البحث، لكن الجديد الذي يمكن اعتباره "الثمن الحقيقي" لخيانة غانتس الانتخابية، ما تم التوافق عليه أن تكون "حكومة برأسين"، ولها مقران رسميان الأول لنتنياهو، والثاني لغانتس، سيحصلان على نفس الصلاحيات والمميزات الخاصة برئيس الحكومة، مستشارين، وحراسة، وغيرها.

لعلها "سابقة تاريخية" في الكيان الإسرائيلي منذ 1948 أن يكون مثل هذه "الصفقة السياسية" ليست حكومة براسين تبادليين، فتلك حدثت لكنها الأولى التي يتم تحديد الوصف وفتح مقر وامتيازات متماثلة، تكشف أن "الثمن" المدفوع لإنقاذ نتنياهو من السجن قد يكون أكثر كلفة من تحمله في قادم الأيام.

الامتيازات الحكومية في إسرائيل لا تقل قيمة "سياسية استراتيجية" عن الأهداف الخاصة، وتحديدا مشروعي الضم والتهويد، التي تطفو على السطح السياسي كعقبة امام الإعلان، ولكنها في واقع الأمر قد تتدحرج الى مرتبة ثانية مع "تفاصيل الامتيازات والمناصب".

ولعل العقبة التي قد تكون قنبلة التفجير، سلوك نتنياهو "الفرداني"، الذي لا يعرف الشراكة الفعلية سوى لما يخدم هدفيه الشخصي والفكري – السياسي، مقابل شخصية عسكرية كادت ان تكون هي رأس الحكومة وبلا شريك، يعتقد ومن معه أنهم "منقذي إسرائيل" بما أقدموا عليه من "فك شراكة انتخابية" لبناء "شراكة حكومية كورونية".

نتنياهو سيعمل كل ما يمكنه فعله لطمس أي ملمح "قيادي" لغانتس خلال مرحلته، وسيصنع منه جسد في مقر بلا عقل ولا حضور، لينهي كل أمل له أن يكون "بديلا" قادرا ان يكون خلفية له، ما يفرض عمليا وضع نهاية لـ "شراكة فيروس كورونا"، وتكملة المرحلة الى نهايتها رئيسا وحيدا، تحت شعار "غانتس خائن"، وله الكثير يقوله في هذا الجانب.

"حكومة المقرين"، ليست حكومة "شراكة سياسية" ولن تكون، وهي مصلحة آنية عمرها بعمر فيروس كورونا وخطره، ولعل الأطراف المعارضة لهذه الحكومة تعمل على الاستعداد للخطوة التالية، وفي المقدمة القائمة العربية المشتركة، راس الحربة الوحيد في مواجهة "التحالف العنصري الجديد".

"حكومة المقرين" حاملة فيروس فكفكتها، بدأت أعراضه تظهر قبل الانطلاق!

ملاحظة: فضيحة قيام أحد عناصر امن حماس والاعتداء على كفيف ليجب ألا تمر كخبر...واقعة تستحق ان يعاقب من ارتكب الفعل المشين دون البحث عن تبريرات سخيفة لتبرئة مجرم!

تنويه خاص: تنتشر مؤخرا كثيرا من "الأكاذيب التخوينية" بين طرفي التقاسم في بقايا الوطن...هل من الممكن عمل "هدنة وقف إشاعات" كي نواجه كورونا...فقط كم يوم يا مقرفين!

خطة ترامب تنفذ في ظل "انتصارات" فلسطينية على كورونا!

كتب حسن عصفور/ سارعت بعض الأطراف الفلسطينية، الى الاستنتاج بأن الخطة الأمريكية لتصفية القضية الوطنية، ونشر مشروع التهويد في الضفة والقدس، وتعزيز جدار "الانفصال السياسي – الجغرافي" مع قطاع غزة، أصيبت بـ "ضربة سياسية" وأنها قد لا ترى النور.

تحليلات ربما، حكمتها حالة الارتباك النفسي العام لما تركه الوباء الفيروسي من آثار على البشرية، وذهب البعض الى استخدام ملامح أمنية وممارسات إسرائيلية تتعلق بآلية مواجهة كورونا، خاصة في القدس للدلالة على صوابية ما وصلوا اليه من خلاصة سياسية، بل أن هناك من حاول أن يقنع الشعب أن أمريكا تراجعت عن بحث تلك الخطة الى حين رؤية ما سيكون عالم ما بعد كورونا.

وفي صدمة لحسابات ضيقي الأفق، نشر تقرير عن التواصل الأمريكي الإسرائيلي لدراسة خرائط "الضم والفصل والتهويد"، دون الانتظار لنتيجة الحرب الكونية على "غزوة الوباء"، بل لعل الطرفان وجدوا في هذه الغزوة الفرصة الأكثر مناسبة لتمرير ما يمكن تمريره بلا ضوضاء قانونية أو سياسية، في ظل حجر عالمي.

البعض الفلسطيني "الرسمي" سارع بالرد على ذلك بعدد من "الصواريخ التنديدية" قصيرة المدى السياسي والجغرافي، مع تواصل حركة التهاني

والاستفسار عن الصحة العامة لبعض بلدان العرب، سلوك يعلن أنهم غير ذي صلة بأي رد عملي على تنفيذ الخطة الأمريكية، وستمر بهدوء تحت يافطة الانتصار على حصار كورونا.

فيما الجانب الآخر الحاكم في قطاع غزة، غارق الى أخمص قدميه بترتيبات لعقد صفقة "أمنية" جديدة مع دولة الكيان الإسرائيلي، بطلب من "الراعي القطري" للحكم الحمساوي استجابة لرغبة أمريكية من اجل تعزيز فرص بقاء نتنياهو رئيسا للحكومة، ولذا فهو ليس في مكان يضعه للتصدي للخطة الأمريكية، بل ربما يرى فيها ممرا لتعزيز سلطته أكثر، بعد فتح قنوات اتصال مباشر علنية مع الجانب الإسرائيلي للمرة الأولى منذ الانقلاب يونيو 2007.

الحكومة الإسرائيلية القائمة أو القادمة ترى أن الزمن السياسي بات مناسبا تماما لتطبيق خطة ترامب لضم مناطق واسعة من الضفة مع الأغوار الى جانب الجزء الأساسي من القدس الشرقية، ومركزها المقدس في البلدة القديمة، ولذا لا تضيع وقتا في استغلال زمن كورونا، الذي قد يكون "هدية سياسية" لها خلافا لما يراه البعض الجهول فلسطينيا.

ولعل ما نشر عن بدء دراسة الخرائط بين الجانبين الإسرائيلي والأمريكي لتلك الصفقة، سيكون جس نبض عملي للخطوات القادمة وقياس رد فعل الجانب الفلسطيني بكل مكوناته، وهل سينتقل من مرحلة "التنديد الصاروخي" الى الفعل "الصاروخي سياسيا"، حالة قياس هامة ومفصلية للانتقال من مرحلة الى أخرى وعليها تحدد سرعة التنفيذ.

السلطة الرسمية في الضفة الغربية، رسمت حدود الرد بحيث لا يخترق حالة "الحظر القائمة"، بأن الفعل يقتصر على صراخ سياسي وهتاف لوصف المسألة دون ان يكون هناك أي خطوة عملية واحدة تؤذي طرفي الصفقة، رغم أن تل أبيب وواشنطن ليسا بحال كما كان قبل غزوة الوباء، لكن القرار الرسمي محكوم بإطار آخر تماما، حساباته ليس من حسابات الغضب الوطني.

في قطاع غزة، مع حماس وفصائلها تأخذ حركة الرد بعدا لغويا صاروخيا، مضاف اليها أن "المقاومة (التي لم تعد معروفة ما هي حقيقة) لن تقف متفرجة

وسترد في الزمان المناسب، والعمل بكل جدية و"إخلاص" لتعزيز "الكيانية المستقلة" في القطاع مع "آمال سياسية جديدة" بتعزيزها.

خطة ترامب تسير بنجاح يفوق قدرة "طرفي النكبة" الغارقان في تسجيل انتصارات "وهمية" على وباء كورونا، لتبرير تواطئ الصمت على تنفيذ صفقة الضم والتهويد والفصل.

ملاحظة: أرقام الصحة الفلسطينية تتجاهل أرقام غالبية أحياء وبلدات القدس الشرقية، تجاهل أرقام العاصمة الأبدية لفلسطين وعدم تسجيلها ضمن الأرقام الرسمية الفلسطينية اعتراف سياسي بالضم والتهويد..هل تدركون!

تنويه خاص: من مهزلة المشهد السياسي في ظل ثقافة الانقلاب – الانفصال والانقسام، ان لا يرى بعضهم أنه بات حارسا أمنيا للعدو تحت يافطة "تعزيز قدرة المقاومة"...مبروك عليكم "الخاوة"!

صفقة الأسرى "فخ سياسي" ام "حالة إنسانية"!

كتب حسن عصفور/ قام يحيى السنوار رئيس حركة حماس في قطاع غزة بتحريك مياه ملف "الأسرى"، في مقابلة يوم 2 أبريل 2020 مع قناة لحركته، كان ظاهرها الحديث عن "المشهد الكوروني"، لكن المفاجأة الفعلية جاءت بإشارته "الخاطفة" لاستعداد جزئي بالحديث عن "صفقة جزئية" بخصوص الأسرى، وملف الإسرائيليين الأحياء أو الأموات منهم بطرف حماس.

"مفاجئة السنوار"، لم تمر كخبر عاجل، بل سريعا فتح إعلام رئيس الحكومة الإسرائيلية المؤقت، شبكه إعلامه لتحويل "العاجل" الى حديث شامل، وصل أن يصدر مكتبه بيانا محددا قال فيه "مستعدون للعمل بهدف إعادة الجنود الإسرائيليين الأسرى من قطاع غزة والاستئناف الفوري لمباحثات التبادل".

سرعة التفاعل الإسرائيلي الرسمي، تشير أن هناك شيئا ما يحدث بين حماس وحكومة نتنياهو بعيدا عن الأضواء، وأنها تنتظر لحظاتها الأخيرة، كي يتم الإعلان عنها، ما لم يحدث ما يعكر حركة "إطلاق الصفقة" في اللحظات

الأخيرة، بأسباب إسرائيلية أكثر تطرفا، او عرقلة بعض أطراف حمساوية لحسابات خاصة ضمن واقع الحركة الداخلي، الذي لم يعد سرا.

بعيدا عن مفاجأت اللحظة الأخيرة، فما يجب التدقيق به جيدا، من قبل قيادة حركة حماس أولا، وبعض الفصائل الفلسطينية ثانيا، التي قد تقف مؤيدة للصفقة، الظروف السياسية الراهنة داخل إسرائيل التي تحيط بها، ودوافع نتنياهو وتحالفه اليميني العنصري لفتح هذا الملف راهنا.

القضية الأساسية التي تهم الشعب الفلسطيني، هي أن نتنياهو وتحالفه يبحث عن "مكاسب سياسية" تسمح له بتمرير مخططه الجاهز بإعلان "السيادة الإسرائيلية" على منطقة الأغوار، وضم المستوطنات الى إسرائيل ضمن مخطط التهويد، وتطبيق القانون الإسرائيلي عليها باعتبارها جزء من "دولة الكيان".

صفقة كالتي يتم الحديث عنها، ستمنح نتنياهو "غطاءا جديدا"، وتقديم صورته بصفته "البطل المنقذ"، عبر اعادته "مخطوفين" منذ سنوات، وهي المسألة التي يسعى دوما "إعلام نتنياهو الخاص"، ان يكرسها في الذهن الإسرائيلي.

مسألة جوهرية لا يجب أن تسقطها قيادة حماس، وهي تبحث "صفقة" ظاهرها إنساني، لكنها في الحقيقة صفقة سياسية بامتياز، وكل ما فيها هدية خالصة لنتنياهو، لن تقف عند حدود استغلالها للضم والتهويد، بل ستصبح أحد أدوات الضغط التفاوضية له ضد خصومه وخاصة حزب أزرق أبيض، ورئيسه غانتس، فاقد الخبرة والحضور، وليبدو نتنياهو "القائد المغوار" مقابل شخصية عسكرية مهزوزة.

ولن يترك نتنياهو "فرصة السنوار" تمر مرورا عابرا، وقد بدأ يصنع منها "حدثا"، ايام "عيد الفصح" لتصبح هي الخبر الأهم، وفي حال عدم استكمال تلك الصفقة سيعمل أيضا على تحميل حماس مسؤولية الفشل، ويتهمها بكل التهم التي تحيله أيضا الى "بطل خاص".

"مفاجأة السنوار"، التي حاول بها ان يفتح نافذة لتخفيف الحصار عن قطاع غزة، وما يكمن في البعد الإنساني لبعض الأسرى، ما اسماهم كبار السن والمرضى وبعض محرري "صفقة شاليط"، لم تكن في وقتها المناسب، وربما حملت ضررا

سياسيا وطنيا، مع كل التقدير لإنسانية العرض الذي تحدث عنه رئيس حماس في غزة.

هل تعيد حماس حساباتها في صياغة مناورتها بما يجعلها "سلاحا وطنيا"، وتقطع الطريق على نتنياهو وفريقه من استغلالها، عبر توضيح ابعادا جديدا تحيلها الى "شروط مستعصية"، وتكشف أن نتنياهو أقصر من استغلالها لخدمة أهدافه "الدنيئة" سياسيا وحزبيا، وهناك الكثير منها، تدركه قيادة الحركة جيدا.

دون ذلك، فأي تساهل "إنساني" لإتمام تلك الصفقة سيكون "هدية مجانية" تخدم هدفا سياسيا لمشروع الضم والتهويد وضد المشروع الوطني الفلسطيني.

التفكير بلا حسابات حزبية ضيقة "نعمة وطنية"!

ملاحظة: حفيد رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق رابين، وجد في كورونا فرصته للانتقام من قاتل جده...تمنى له الموت عبر هذا الوباء...تخيلوا لو انه يملك حق "الثأر القبلي" ما فعل انتقاما، تغريدة فتحت ملفا قد يعاد نقاشه من جديد!

تنويه خاص: مكررا الكلام، من حق أهل فلسطين معرفة أعضاء صندوق "وقفة عزة" والمتبرعين أول بأول ومبالغهم..عمل الخير العام ربح وطني فلا تحيلوه الى "وسوسات وشكوك"!

عن جرم "التطبيع" وحلال "المال القطري"!

كتب حسن عصفور/ ربما، لو لم تفتح وسائل إعلام قطر والجماعة الإخوانية وأدواتها، ومنها حركة حماس، حديثها عن مسلسل كويتي اسمه "أم هارون"، لما لفت انتباه غالبية شعوب بلادنا، حرب كان هدفها الأساسي ليس جرم التطبيع بذاته، بل على بلد الإنتاج وبلد البث التلفزي، وجاءت وكأنها تبحث ترويجا له بشكل أو بآخر.

ومن المفارقات الكبرى، ان الحرب على "أم هارون" التطبيعي كما تقول تلك الأدوات، تزامن مع تجاهلها الكلي لمسلسل مصري أثار غضب دولة الكيان، لكن

أدوات الجماعة وكتابها وإعلامها وكذا حركة حماس، لم يثيرها ذلك، كون الراعي المالي لتلك الإعلانات لا يبحث حقا رفضا للتطبيع بل حربا على غيره.

مسلسل "النهاية" المصري لفت انتباه خارجية الكيان الإسرائيلي لتراه "معاديا"، ولا يتفق مع المعاهدة الموقعة مع مصر، لكن كتبة حماس لم يرون فيه مسلسلا يستحق الكتابة والترويج له، ما يكشف كذب حملتهم وأنها ليس سوى خدمة تنفيذية مدفوعة الأجر.

الحقيقة السياسية المثيرة في الآونة الأخيرة، ان وسائل إعلام قطر، وصداها الإخواني وحماس، هو قيامها بالتركيز غير المنطقي على "أحداث" تطبيعيه لا تمثل تغييرا جوهريا في الموقف الشعبي العربي الرافض للتطبيع، حملة ترويجية تحت غطاء "الرفض"، لكنها في الواقع تمهد الطريق للتعايش معها بشكل أو بآخر، وهو ذات الدور الذي تنفذه قناة "الجزيرة"، التي تمثل أهم أداة ترويج للرواية الإسرائيلية – الصهيونية المعادية، وهي من فتح الباب لهم عبر باب "الرأي والرأي الآخر"، في جريمة كبرى بمساواتها بين المجرم الفاشي وبين الضحية العربية الفلسطينية.

قبل قناة الجزيرة، لم يكن لأي وسيلة إعلامية أن تفتح فضائها لأي إسرائيلي، حتى أولئك اليهود الإسرائيليين مؤيدي الحقوق الفلسطينية ورافضي الاحتلال وجرائمه، خوفا من أن تكون من مروجي دعاية ما، رغم عدم صوابية ذلك، لكنها كانت قائمة قبل أن تؤسس القناة القطرية، وتدشن أكبر جريمة إعلامية لخدمة دولة الاحتلال وجريمتها.

ولن نفتح باب دولة قطر وعلاقتها بإسرائيل ومجمل الخدمات السياسية التي قدمتها لها، وأبرزها انها الراعي الرسمي لتمويل الانقسام، لكن الأخطر ما تقوم به قناتها الصفراء في تمرير رواية الصهيونية واعتبارها رأي أو رأي آخر.

سلوك حماس من مسألة "التطبيع" لا يمثل حقيقة تعبر عن موقف وطني فلسطيني، ولا صلة له برفضها الجوهري لتلك المسألة، وأن تتحول أداة للترويج له بغطاء الرفض، وكأن المنطقة باتت مفتوحة تماما لذلك، ليس سوى جريمة مضافة، وتضخيم الأحداث المتناثرة ليس سوى نشر روح "الاستسلام"، ولا نحتاج لكثير من المؤشرات للدلالة أن غالبية شعوب الأمة لا تزال ترى في دولة

الكيان عدوها المركزي، ربما عدا دولة قطر وشعبها، الذي قد يراه صديقا وسندا.

حماس يبدو انها انتقلت لتصبح "رأس حربة" قطرية، تعتاش من رأسها الى قدميها على مال قطر، والذي يمثل مالا مسموما يخدم استمرار الانقسام، أي يخدم المخطط الصهيوني، الذي بات أقرب الى التحقيق بفضل ذلك الانقسام.

كان يمكن أن تكون هناك مصداقية لحماس في حربها ضد مسلسل، لم يكن ذي قيمة شعبية لولا حرب قطر، لو انها أعلنت رسميا اعتبار قناة الجزيرة قناة تطبيعية تمارس أخطر عملية تضليل من خلال فتح الباب لمجرمي الحرب في إسرائيل لبث روايتهم الكاذبة، وأن ممارستها تمثل خدمة مباشرة للحركة الصهيونية ومخططها.

لن نقول أن تفضح دور قطر في تمرير مخططات إسرائيلية، بل فقط أن تعتبر "الجزيرة" قناة للتطبيع والترويج للرواية الصهيونية وما يتطلب موقفا عربيا وشعبيا منها.

دون ذلك، فكل ما توقله حماس "انتقائيا" ضد التطبيع منطلقة سداد فاتورة المال القطري المسموم جدا.

ملاحظة: بعد قرار اقتصاد حماس بفتح المطاعم والمقاهي وغيرها...ولم تفتح المساجد، بدأت حركة التندر سريعا بتلخيص الأمر أن "المال سيد الأحكام"!

تنويه خاص: لأول مرة منذ انتخابه رئيسا لأمريكا يعلن ترامب هزيمته أمام "خبث" الصحفيين، بعد إعلانه عدم جدوى الايجاز اليومي عن كورونا...مسكين "تيتي" شكله كورونا كورنك خالص...

عن صفقة الأسرى و"محميات الضفة" ودور حماس القادم!

كتب حسن عصفور/ بدأت حركة تنفيذ "صفقة تبادل الأسرى" بين حركة حماس ودولة الكيان تتسارع، وأخذت بعض مؤشرات ذلك في الظهور للعلن، بعد إعلان عائلة جنود من جيش الاحتلال لدى حماس عن وجود أخبار "إيجابية"، فيما عقد رئيس الحكومة الإسرائيلية المؤقت نتنياهو لقاءا خاصا لبحث تلك التطورات.

وبلا شك فإن مصلحة تحالف نتنياهو في القيام بتلك الصفقة تعتبر هدفا سياسيا كاملا، داخليا وخارجيا، بحيث يتقدم بانه "القادر الوحيد" على فعل ما لا يمكن لغيره القيام به، بينما ستكون تلك "الصفقة" بمثابة "قطار سريع" لتحقيق أهداف سياسية تتلخص فيما أسماه بتحقيق "الحلم الصهيوني" بضم أرض من الضفة الغربية والأغوار واكمال عملية التهويد، بعد إقرار تشريه باعتبار إسرائيل "دولة اليهود".

صفقة الأسرى، ليس "حدثا إنسانيا" كما تحاول حركة حماس وكتابها الترويج، ووسائل إعلام من بعض حلفاء الحركة، بل هي صفقة سياسية كاملة الأركان، مضمونا وتوقيتا، فهي جزء من آلية عمل إسرائيل على منح حماس "ميزات جديدة" وبعضا من "المظهر الخارجي" لتبدوا أنها الأقدر على تنفيذ ما يطلب منها في ظل الحالة الانقسامية، دون أي ارتباط مع القضية الفلسطينية بكاملها.

في يوم 28 أبريل نشرت صحيفة "هآرتس" العبرية مقالا للصحفي "شاؤول ارئيلي"، تحدث فيه بشكل تفصيلي عن القادم السياسي في الضفة الغربية، حيث بدأت إسرائيل الاستعداد لمرحلة ما بعد "انهيار السلطة، والعمل على انشاء بدائل في المناطق "أ ، ب" ما نسبته 40% من أراضي الضفة الغربية، والبحث عن بعض الصلات المدنية – الاقتصادية في منطقة "ج"، والتحضير لتشكيل ما يمكن تسميته بـ "محميات فلسطينية" فيها تحت السيادة الإسرائيلية.

وفي ذات السياق يتم العمل على تعزيز البعد الانفصالي لقطاع غزة، وتعزيز كل خطوة لتعميق ذلك، وتلك أحد منتجات المال القطري الذي ينقل الى القطاع، لتقوية حكم حماس، ذلك لم يعد "سرا نوويا"، فهو كلام بات علنيا لغالبية قادة الأمن والسياسة في دولة الكيان، كونه خدمة مباشر لتحقيق "حلم التهويد".

والسؤال الذي يقفز راهنا، لم يعد هل "الكيان الغزي" أصبح حقيقة قائمة ام لا، فتلك مسالة بات الجدل فيها مكذبة لا أكثر، كونها باتت واقعا عمليا، ولكن ما هو دور حماس اللاحق في الضفة الغربية على ضوء تشكيل "محميات فلسطينية"، وهل يمكنها ان تصبح "الخيار المناسب" للعب دور جديد مقارب للدور في قطاع غزة، وتنفيذا لما سبق نقاشه بين حماس والاتحاد الأوروبي حول "دولة مؤقتة".

سياق الالتزام الحمساوي بمعادلة "التهدئة مقابل المال"، والسيطرة شبه المطلقة على أي فعل عسكري من قطاع غزة ضد إسرائيل، والتوقف المطلق عن القيام بأي عملية "جهادية" داخل إسرائيل منذ عام 2006 وحتى تاريخه، يؤكد انها تمتلك القدرة الأمنية على فرض سيطرتها على "محميات الضفة" أكثر من حركة فتح.

مؤشرات متعددة تؤكد أن المخطط الإسرائيلي في الضفة الغربية ما بعد عملية الضم والتهويد، سيجد طرقا متعددة لإشراك حركة حماس في العمل العام، وكما وجد بالتنسيق مع أمريكا وقطر وتركيا آلية الانتخابات عام 2006 لإشراك حماس، سيجد شكلا جديدا حتى لو كان "انتخابات جديدة" وافقت عليها حماس في رسالة الى الرئيس محمود عباس، دون قيد أو شرط، وتحت عباءة "المصلحة الفلسطينية العليا".

لذلك فصفقة الأسرى ستكون حركة "تبيض شعبية" لحركة حماس، تعزز من "جماهريتها" في ظل تقاعس فتح ورئيسها عن أي عمل يعيد الاعتبار لدورها ومكانتها، ولذا سيكون أي تفكير بمظهر انتخابي هو الوسيلة الذهبية لتمرير مشاركة حماس، بما يضمن لها الحضور المؤثر ضمن "إدارة المحميات الفلسطينية" في بقايا الضفة الغربية.

هل تدرك قيادة حماس ذلك، ربما بعض أطرافها على صلة بجهات تعمل على ترتيب "المسرح السياسي القادم"...ويستعدون للقيام بأكبر عملية إعلامية ما بعد تنفيذ "صفقة تبادل الأسرى" لاعتبارها "صفقة العصر".

لا يوجد في عالم السياسة "مصادفات جوهرية"، لكن هناك أحداث جوهرية" في لحظات تبدو مصادفة، وهي غير ذلك تماما...وقادم الأيام كاشف ولذا وجب

الاستعداد الوطني لمرحلة هي الأخطر على المشروع الوطني منذ النكبة الكبرى عام 1948.

ملاحظة: يبدو أن هناك "فضيحة قانونية" تم الكشف عنا، بعد نشرها بطريقة سرية حول مهام ودور ووظيفة ديوان الرئاسة...المرسوم السري المنشور في شهر مارس..ديوان يتصرف كأنه حكومة موازية..قصة بدها حكي!

تنويه خاص: جيد ان يتم رفض مسلسل رخيص ضد الشعب الفلسطيني وقضيته، والأجود قطع الطريق على استغلاله من أدوات أرخص لخلق فتنة مع بعض العرب..الطفيليات واحدة!

"أمد" في مواجهة الضلال السياسي والظلام الفكري

كتب حسن عصفور/ قبل 13 عاما، في 17 بريل 2007، انطلق "أمد للإعلام" كنافذة جديدة في المشهد الفلسطيني، ضمن محددات تحترم الانسان عامة والفلسطيني خاصة، وأن تعيد الاعتبار فعلا وليس قولا، لمبدأ "الاختلاف حق"، لترسيخ رؤية تخدم المشروع الوطني، بعيدا عن "التحزب الظلامي"، موقع يكون إعلاميا بالمعني الحقيقي...

جاءت الانطلاقة في توقيت فلسطيني فاصل، بعد أن حققت حركة حماس فوزا "تاريخيا" في الانتخابات التشريعية، والتي خطط لها بإتقان لرسم واقع ما بعد اغتيال الزعيم الشهيد المؤسس ياسر عرفات، على طريق كسر العامود الفقري للمشروع الوطني، بفعل ذاتي، نحو تحقيق "الحلم الصهيوني" بتمرير المخطط التهويدي في الضفة والقدس، وفصلهما عن قطاع غزة.

كان لتلك الانتخابات، رغم كل ما شابها من سياج مشبوه هدفا، أن تعيد بناء حركة واقع وطني فلسطيني، وفتح الباب لصياغة علاقة داخلية تكون "سياج وقاية" للمشروع بديلا لمخطط التآمر لأن تكون "سياجا لطعن" المشروع وتسميمه الى أن يصل الى نهاية "موت سريري مزمن".

لكن، حركة حماس أصابها "غرور تاريخي"، بانها أصبحت القوة المقررة في المشهد السياسي، وأن "الرقم العددي" في انتخابات التشريعي هو من سيقرر الخريطة السياسية لتحديد شكل الإطار الرسمي، دون ان تقف وتفكر أن الرقم ليس هو واقع الحال شعبيا، قياسا بأرقام "النسبية الانتخابية" التي تساوت رقميا، وهو المقياس الأصوب لقراءة واقع التوازن السياسي.

لكن من أراد فوز حماس دوليا وإقليميا مع دولة الكيان، ما كان ليسمح لها أن تعيد رسم حساباتها بعيدا عن "كمين سياسي تاريخي" نصب لها لتذهب الى ما ذهبت اليه، وتصبح عاملا مساعدا بل رئيسيا في "تسميم المشروع الوطني".

ومقابل ذلك "الغرور التاريخي" لحركة حماس، أصيبت حركة فتح قائدة الثورة والمشروع الوطني منذ انطلاقها يناير 1965، حتى لحطة تلك "الانتخابات المؤامرة"، بـ "صدمة تاريخية"، اعتقد البعض أنها "مفاجئة"، مع ان كل المؤشرات ما قبل يناير 2006 كانت تقود الى تلك الخلاصة "غير المفاجئة أبدا"، سوى لمن كان "غائبا عن القراءة السياسية".

كان منطقيا تماما، أن تخلق الانتخابات، أزمة سياسية بنيوية بين "الحكم" في حينه الذي يمثله موقع الرئاسة بما لها من صلاحيات وفق النظام الأساسي المعدل، وحكومة لحركة لها برنامج سياسي مختلف كثيرا عن برنامج الرئيس، ولم تمض فترة زمنية حتى برز ذلك بوضوح عندما أعلن رئيس حكومة حماس إسماعيل هنية برنامجها أمام المجلس التشريعي في جلسة منح الثقة.

كان الامتحان الأول لحماية المسار هو قرار الرئيس محمود عباس، بأن يستخدم "حق الفيتو" برفض ذلك البرنامج كونه يخالف النظام السياسي والأساسي (الدستور المؤقت للسلطة الوطنية)، لكنه قدم التنازل الذي سيصبح بوابة الانهيار وفتح الباب لعد انقسامي جديد، وفق ما خطط له ما قبل الانتخابات، بصمته على "خطوة انقلابية علنية".

ذلك "التنازل" مهد الطريق أمام حركة حماس لتعيد بناء النظام وفقا لرؤيتها وليس رؤية القانون السياسي الوطني، في السلطة والمنظمة.

وسط ذلك المشهد، كان لا بد من التفكير ببناء منظومة إعلامية تكون سلاحا لمواجهة مخطط "عابر للدستورية الوطنية الفلسطينية"، له مخلبان يتسابقان لنهش المشروع السياسي الفلسطيني، كل بطرق وكأنهما "خطان متوازيان" لا يلتقيان سوى فيما هو ضرر وطني.

رسم اهداف المشروع استندت الى أن سلاح المواجهة القادم سيكون للحركة الإعلامية دور كبير، ربما يتجاوز أثرها حركة قوى سياسية، ولذا كانت القاعدة الأم لمحددات العمل، قائمة تماما على ولادة حاضنة وطنية سياسية في شكل إعلامي، عمودها الفقري "الاختلاف حق"، ليس ترديدا لما يقال بلا توقف كلاما، بل ترسيخه واقعا قائما، ليكون ذلك ممثلا شاملا وبوابة لكل أطياف المشهد الفلسطيني، دون حظر أو حجب لموقف ورأي ما دام خارج "الشخصنة السياسية" و"الولدنة الفكرية".

ولم تمر أسابيع على انطلاقة "أمد للإعلام" حتى كان الانقلاب التدميري الذي نفذته حماس يونيو 2007، ليدخل الواقع الفلسطيني في تيه سياسي خطير، ومن المفارقات أن يلخص "أمد" ذلك الحدث بتعبير مكثف لما سيكون لاحقا "حماس وخطف غزة" يوم 15 يونيو 2007، وصف جسد جوهر البعد الانقلابي، الذي لم ينته بعد، بل يتم استكماله في الضفة والقدس عبر مشروع تهويد، وتمهيد باب الفصل لمدن الضفة والقدس ليس عن قطاع غزة فحسب، بل في داخلها أيضا.

أجواء الانطلاقة تلك رسمت مسارا إجباريا في وضع أسس التعامل الموضوعي لمدرسة إعلامية غاية في التشابك السياسي بين "مشاريع متناقضة" بها بعد غير وطني أيضا. وكان الاختبار الذي يمكن اعتباره الأكثر تعقيدا في التوازن الإعلامي بين الخبر والموقف، كيف سيكون منبرا ومؤسسة تكسر "التحزب" وتحارب نتائج التحزب في آن...معادلة شائكة ومعقدة تم المرور منها بنسبة عالية من النجاح.

وبعد، مضت السنوات، بكل ما بها ولها، دون التوقف أمام معيقات العمل، نؤكد اننا مستمرون ضمن خيارنا "الاختلاف حق" و"أمد في مواجهة الضلال السياسي والظلام الفكري"، الذي بات الأكثر سيطرة على المشهد الوطني الام، لم يعد خيارا ذاتيا فحسب، بل أصبح ضرورة لحماية "بقايا المشروع الوطني".

تحية وفاء لكل من ساهم في انطلاقة الفكرة ودعمها، تحية وفاء للأمديين عاملين ومتابعين، وعهد باستمرار "عهد الانطلاق" نحو حرية وطن وإنسان.

ملاحظة: مقابلة رئيس حركة حماس إسماعيل هنية فقدت منطق التفاعل الإيجابي، وذهب لحشد كل المبررات "غير الذكية" لتبرئة حركته وتقديمها كأنها تمضي في طريق القسمة" بلا حساب.

تنويه خاص: مجددا ننبه أن مسؤولي السلطة في رام الله يتعاملون مع القدس ومصابها في الوباء بانها الى جانب الضفة وليس منها...حذار فحذار لأنكم بذلك تهودنها عبر فعل هل هو سذاجة سياسية ام مؤامرة سياسية..لكم الرأي!

"كسوف" مشروع نتنياهو السياسي و"خسوف" الفعل الفلسطيني!

كتب حسن عصفور/ تصريحات بيني غانتس رئيس الحكومة المناوب، وفقا لاتفاق الليكود وأزرق ابيض، بأن أمريكا لا تؤيد فرض السيادة الإسرائيلية على مستوطنات الضفة ومنطقة الأغوار، اثارت غضبا سياسيا ليكوديا، وسارع نتنياهو بالرد خلافا لذلك، عبر خطاب لمجموعة مسيحية متشددة دينيا، بانه على ثقة أن الرئيس الأمريكي سيقوم بتنفيذ "وعده" الخاص بدعم "السيادة الإسرائيلية".

نتنياهو، استغل مناسبة مرور 100 عام على مؤتمر سان ريمو، الذي منح بريطانيا تفويضا انتدابيا على فلسطين والأردن والعراق، ليعلن أن " خطة الرئيس دونالد ترامب تجعل حقوق إسرائيل على (الضفة) واقعاً على الأرض، ومثلها الاعتراف الأميركي بالسيادة الإسرائيلية على المستوطنات اليهودية وعلى غور الأردن".

وأضاف: "إنني على ثقة بأن هذا الوعد سينفذ بعد بضعة شهور، وأننا سنستطيع أن نحتفل بلحظة تاريخية أخرى في تاريخ الصهيونية. 100 سنة بعد سان ريمو، وعد الصهيونية يتحقق".

يرى البعض أن أمريكا لن تذهب الى ذلك التأييد الذي يتمناه نتنياهو، نظرا لأنها تمر في مرحلة سياسية حرجة نتاج حرب الوباء الكوروني، ما سيؤثر على مكانتها العالمية، وقد يفتح باب أزمة اقتصادية لم تعرفها منذ الحرب العالمية الثانية، وربما تكون الأسوأ في تاريخها على الاطلاق وفقا لتصريحات وزير الاقتصاد الأمريكي، وانعكاس ذلك على دور واشنطن السياسي عالميا.

من الناحية النظرية قد يبدو ذلك صحيحا، خاصة مع تنامي قوة رفض أمريكية، من داخل الكونغرس وشخصيات اعتبارية هامة، ترى أن هناك خطورة على المصالح الأمريكية في المنطقة والعالم، لو ايدت إدارة ترامب تلك القرارات التي تفتح بابا جديدا لصراع من نوع جديد.

ولا تقتصر المعارضة في أمريكا، بل غالبية دول الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين، الى جانب عدد كبير من أعضاء الكنيست الحالي، الذين لا يرون الوقت مناسبا لتنفيذ تلك الخطوات، بل أن هناك من يراها عملية انتحارية تهدد "الأمن القومي الإسرائيلي".

وبلا شك، لا يمكن أيضا تجاهل الموقف الرسمي العربي، والذي لا يؤشر إيجابا، لكنه بالمقابل لن يكون متفرجا، خاصة مع تنامي قوة الرفض في أمريكا، إسرائيل وأوروبا ومعهما روسيا والصين، وقد تبدأ حركة اعتراض عربي على أي تأييد أمريكي لضم مستوطنات الضفة والأغوار، عبر خطوات اقتصادية ما، وإعادة ترتيب علاقاتها مع مراكز القوى العالمية في تشكيلها الجديد، وكسر الهيمنة الأمريكية التي بدأت مع نهاية الحرب العالمية الثانية.

إعلان نتنياهو" وتنفيذ "الحلم الصهيوني" بضم "الجزء التوراتي" فوق أرض فلسطين، ليس سالكا، رغم هزالة الموقف الفلسطيني الرسمي بكل مكوناته، (منظمة باتت غائبة عن الرشد الوطني، وحكومتان تتنازعان المصالح والنفوذ، وقوى فقدت كثيرا من بريقها، وانتقلت من مرحلة فعل الفعل الى مرحلة فعل الكلام"، فالضم بذاته قد يفرز واقعا خارج حسابات "الصندوق الأمني الإسرائيلي"، في القدس والضفة، في لحظة انكسار خزان الغضب.

فرضية "انكسار خزان الغضب"، يتم التعامل معها باستخفاف إسرائيلي وبعض الفلسطينيين والعرب أيضا، لكنه من الصعب تماما شطبها، ورغم ان الأحداث

التاريخية لا تتكرر مرتين بنسختها الواحدة، لكنها تعاد بمظهر جديد، خاصة وأن خطوة إعلان "الحلم الصهيوني" هو ذاته سيكون إعلان قتل "الحلم الفلسطيني"، لتصبح المسالة نكون أو لا نكون، مع كل الخيارات المتاحة، حتى لو بنت إسرائيل حساباتها الأمنية – السياسية، ان حركة حماس وتحالفها العسكري قد خرج من معادلة "المواجهة العامة"، مكتفيا بمعادلته القطرية "المال سيد الأحكام".

حسابات تحقيق "الحلم الصهيوني" لن تسير في طريق مسارها شبه المستقيم، كما حدث في نقل السفارة الأمريكية الى القدس واعتبارها عاصمة للكيان، دون مقاومة أو غضب شعبي فلسطيني أو عربي، لكن ذلك لن يكون قياسا، فملامح المشهد راهنا ليس كما كان سابقا، رغم تواطئ أطراف رسمية فلسطينية في طرفي الانقسام.

حقيقة الانفجار الكفاحي ليس بعيدة ابدا، بل ربما هي أقرب كثيرا مما يرون، خاصة أن الضفة والقدس باتت "خزانا غاضبا" ليس بسبب المحتلين فحسب، بل بسبب سلطة باتت غريبة عن شعبها...وربما مفاجأة كورونا تقرب كثيرا منها!

"حلم نتنياهو" يعيش "كسوفا سياسيا" قد يطول أمده، رغم "خسوف الفعل الرسمي الفلسطيني" راهنا!

ملاحظة: لو صدقت أنباء تعديل الرئيس محمود عباس قانون تقاعد الوزراء ومن هم في درجتهم الوظيفية لإعادة ما دفعوه لهيئة التقاعد، نكون امام أخطر عملية لصوصية منذ قيام السلطة الوطنية عام 1994...عندها الضرب بالأحذية لا يكفي!

تنويه خاص: قيام بعض بلديات حماس في قطاع غزة بتغيير أسماء الشوارع الأصلية الى مسميات جديدة تتسم بغلاف "ديني" ليست سوى مظهر من مظاهر فرض "الدعوشة"..الفساد ليس لصوصية مالية فقط بل لصوصية على تاريخ بلد!

"كورونا" لم ينقذ إسرائيل من وبائها السياسي!

كتب حسن عصفور/ انتهت المهلة الزمنية المحددة التي منحت لرئيس تحالف أزرق أبيض بيني غانتس، بفشله في تشكيل حكومة مع حزب الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو، رغم انه قدم كل "المغريات السياسية" من أجل ذلك لخصمه المتهم رسميا بالفساد، بل وكان على وشك أن يصبح سجينا برتبة رئيس وزراء.

فشل التفاوض، رغم ما أقدم عليه أزرق أبيض من كسر "فكفكة" اركان تحالفه الانتخابي، وخيانته لمن صوت له تفويضا لتشكيل الحكومة، الليكود ونتنياهو قدما درسا له ولغيره من المراهنين على "تحالف في زمن الوباء"، يمنح دولة الكيان "مكانة" مختلفة عن واقعها، بأنها تبحث "وحدتها" رغم تمزقها السياسي العامودي، بان "الانتهازية السياسية" لا حدود لها، وأن مركزية التحالف لهم ليس انقاذ إسرائيل بل لإنقاذ الجوهر العنصري لها.

كل التقديرات سارعت بعد "خيانة غانتس وبعض عسكريي حزبه" لحركة التفويض، الى ان "حكومة وحدة طوارئ " في طريقها لحكم إسرائيل، وأن ذلك سيكون درسا لمفهوم إعلاء "المصلحة العليا" على "المصلحة الحزبية"، حتى كاد الأمر ان يصبح مثالا للاستخدام الفلسطيني في زمن الانقسام الذي أصبح الوباء الأخطر لتدمير القضية الوطنية، وقاطرة عبور المشروع الصهيوني لتهويد ما يمكن تهويده من الأرض الفلسطينية.

بعيدا عن تفاصيل القضايا الخلافية، والتي منعت الوصول الى تشكيل تلك الحكومة، فالمسألة المركزية فيها، اعادت الى الواجهة المبدأ الجوهري لشخصية نتنياهو وسمته التي حكمت مسيرته منذ الصعود المفاجئ عام 1996، الفوز بالانتخابات وتشكيل حكومة يمنية خالصة، نتيجة ترتيبات معقدة بين تحالفات داخلية في الكيان ودولية وإقليمية وأدوات فلسطينية ضمن "تحالف إسقاط أوسلو"، بدأت باغتيال اسحق رابين.

في عام 1998 استضاف الرئيس الأمريكي بيل كلينتون "مفاوضات فلسطينية – إسرائيلية" في واي ريفر، ورغم كل ملامح عداء نتنياهو لتحقيق أي "تقدم" لتنفيذ بعض مراحل اتفاق أوسلو فيما عرف بتطبيق إعادة الانتشار، وتحويل مناطق من

"ب" الى "أ" والتوقيع المبدئي على ذلك، لكن ما أن وصل نتنياهو الى مطار تل أبيب أعلن وهو على سلم الطائرة رفضه لتطبيق ما تم الاتفاق عليه.

نتنياهو لم يرفض تفاهم "واي ريفر" لذاته، بل أدرك تماما أن تنفيذه بما كان يشمل تسليم مناطق الى السلطة الفلسطينية في سياق أتفاق أوسلو، هو اعتراف عملي ابلاتفاق الذي اقام تحالفه الحكومي رفضا له، ولذا جاء ذلك الموقف الذي أهان الرئيس الأمريكي شخصيا قبل اهانته الإدارة الأمريكية، سببا للتحضير لاسقاطه.

نتنياهو، اعتقد في حينه أن ذلك الموقف سيضمن له الفوز مجددا بأي انتخابات قادمة، بعد أن أظهر تحديا لرفض أوسلو رغم "هزالة المطوب تنفيذه في حينه"، وأقدم على حسبة سياسية لم تأخذ بالحسبان جيدا قيمة "الغضب الأمريكي" عندما يصبح حقيقة، لذلك كانت خسارته الانتخابية 1999، وانتخاب يهودا براك وهو عدو آخر لاتفاق أوسلو خدع الرئيس الأمريكي كلينتون بإعلانه الموافقة على تنفيذ "واي ريفر"، لكنه لم يف بذلك.

نتنياهو، اعتقد انه تمكن من "هزيمة تحالف غانتس" وتحطيمه فبدأ التلاعب بهم، انتظارا الى لحظة الصفر، خاصة بعد ان أعلنت نائب جديد انحيازها له، فبدا يخطط للقفز من جديد لرئاسة الحكومة عبر قاطرة "أزرق أبيض" اعتقادا أن "سذاجتهم السياسية" ولا خبرتهم العملية سلاحه الذي سيقوده الى حيث يريد.

وكاد أن يقف ثمار مخططه فعلا، لكن شرطا قد يبدو غريبا تقدم به تحالف غانتس حول ضرورة ان يكون نيل "الثقة البرلمانية" يشمل مسألة التناوب، بحيث يحدد ذلك لتصبح إلزامية، وعل تلك كشفت ان نتنياهو لا يخطط لتنفيذ القسم الثاني من "التناوب"، وسيخترع أسبابا عدة للهروب من تلك "الشراكة" نحو انتخابات تعيده أقوى.

الحديث عن مسألة "القضاء" والاختلاف على من يتولاها قد تكون عنصرا مركزيا من عناصر العرقلة، لكن الجوهري شخصية نتنياهو الانتهازية، ولن يسمح لغيره استبداله ليفتح له لاحقا باب السجن مجددا، خاصة بعد أن حقق هدفه بتحطيم "تحالف أبيض أزرق"، وقفز تكتله في استطلاعات الرأي الى مكانة فاقت كل ما يتوقع بنيله 40 مقعدا...

انتهازية نتنياهو السياسية تراهن أيضا على عقد صفقة تبادل أسرى مقبولة" مع حماس، يمكن استخدامها لتعزيز مكانته في حال فرضت انتخابات رابعة، الأمر الذي أصبح يعرقل تشكيل "حكومة طوارئ موحدة".

الدرس السياسي الأهم من هذه التجربة ان من يراهن "خيرا" على نتنياهو يوما فهو مصاب بفقدان القدرة العقلية، بل وقد يكون أداة لخدمة تحقيق أهدافه العامة بتمرير المشروع التهويدي، وخاصة بالهروب من حتمية السجن والبقاء حاكما الى ما لا يعلمون.

ملاحظة: في ذكرى استشهاد القائد خليل الوزير "أبو جهاد"، نستذكر أنه جسد تواضع الثائر في مسيرته ليكون نموذجا فريدا في تكريس قيم كانت سبيلا لتلاحم الشعب مع قيادته...أول الرصاص أول الحجارة وأول المتواضعين..سلاما أبو جهاد.

تنويه خاص: يد إسرائيل تطول في لبنان ضد حزب الله، اغتيال مسؤول في الجنوب ومحاولة اغتيال آخر على الحدود مع سوريا...أعمال عدوانية لم تدفع الحزب بالرد بل والتعليق عليها...سؤال ليش طيب "حكمة" ام "..."!

لجنة طوارئ فلسطينية عليا الآن وليس غدا!

كتب حسن عصفور/ مع كل التقدير لما يقال في "جناحي" بقايا الوطن عن نجاحهما في اتخاذ ما يلزم لمواجهة فايروس كورونا، وكل منهما يستخدم ما يقال هنا وهناك عن خطواتهما، لكن الحقيقة التي لا يمكن لأي من تلك الإجراءات مقاومتها، ما يثيره "العدوان الكوروني"، غير المحدود خطره ولا زمنه، من هلع ورعب لكل أهل فلسطين، مضافا لما سينتج من كارثة فعلية لو تسرب الى بلدات في الضفة وضواحي القدس، وكذلك الى قطاع غزة، المنطقة الأكثف سكانيا في عالمنا، خارج حدود مواقع الحجر الصحي.

التقدير لكل جهد كان، ولكن ما يجب ان يكون هو الأكثر قيمة وأهمية، وتقييما للحاكمين في جناحي بقايا الوطن، وبلا شك فقد برز د. محمد أشتية رئيس الوزراء بشكل ملف حضورا وقيادة للحملة في الضفة وبعض ضواحي القدس، مع إخفاقات نتاج المفاجآت والقدرات المحدودة، خاصة مع عمال فلسطينيين في المستوطنات وداخل الكيان، لكنه بشكل ما ترك بصمة إيجابية بمشاركة المسؤول التنفيذي الأول الدائم، دون الانتباه لبعض "سلوك" قد يبدو شعبويا أكثر منه مسؤولية.

الخطر لا يبتعد في الضفة والقدس، كما قد يعتقد البعض، لكنه قد يتسع فجأة وبدون أي إنذار مسبق فعوامل انتشاره متوفرة جدا، وقد المح لها الوزير الأول أكثر من مرة، ما يفترض تطورا نوعيا في شكل المواجهة وطبيعتها.

وقطاع غزة، الذي تتحدث الأرقام حتى ساعته، ان خطر "الوباء المعادي" لا زال تحت حصار المتواجدين في الحجر الصحي، وغالبيتهم من العائدين ومن اختلط بهم من مسؤولين أمنيين وطبيين، ولم تسجل حالة واحدة من المحليين.

الصحة في غزة، التي هي جزء من حكومة حماس الخاصة، تتحدث أيضا عن نجاحات لكنها تتعلق بما هو آني، دون ان تشير الى أي "كارثة إنسانية" يمكن ان تحدث لو تسربت بعض حالات من ذلك الفيروس الى خارج مناطق الحجر الصحي، وقطاع غزة لا يحتاج كثيرا لتبدأ تسجيل حركة أرقام مفزعة بل وقد تكون كارثية.

نجاح طرفي القسمة الوطنية كل في حدوده آنيا، لا يمكن له أن يكتمل نجاحا دون مواجهة موحدة، تكون بداية لـ "زمن فلسطيني جديد" يسجل أول ثمار التفاعل الإيجابي لمواجهة الوباء العدواني الكبير، ولذا أصبح ضرورة كبرى، ان يتم تشكيل "لجنة طوارئ وطنية عليا" بين جناحي "بقايا الوطن"، تتولى رسم كل المهام التي تتطلبها المقاومة القادمة. (ليس يليق وطنيا أن يسجل تعاون إيجابي مع دولة العدو القومي، أو نناشدها بمساعدة طبية تحت التهديد، والقسمة الوطنية قائمة).

وكي لا يبقى الأمر مقترحا عاما، تكون لجنة الطوارئ العليا، برئاسة د.محمد اشتية، يكون له نائبان من حركة فتح محمود العالول نائب رئيس الحركة بصفته،

ويحيى السنوار رئيس حركة حماس في قطاع غزة بصفته، مع تمثيل سياسي عام، تتفرع عنها لجان طبية، أمنية، إعلامية وغيرها، تتوزع رئاستها على القوى والشخصيات المشاركة، بعيدا عن مفهوم التقاسم الآلي، لكن مراعاة للوزن السياسي القائم والمهنية الخاصة.

لا نحتاج لرسم المهام والوظائف فغالبها بات معلنا في الضفة وقطاع غزة، وتشكيل اللجنة ليس بديلا للمصالحة الوطنية، فلتكن "مهادنة وطنية كبرى فوق ضرورية"، الخطر لن يكون "حاجزا أمنيا" يسأل عن هوية الذي عليه أن يصل اليه، ولا مكانته الحزبية الوظيفية، وكل "نجاح مناطقي" لن يسجله التاريخ نجاحا في ظل الانقسام.

هي فرصة نعم، يجب الا تمر مرورا عابرا في سماء الوطن أو بقايا الوطن...

من يبادر لإعلان ذلك ليس تلك المسالة، ولتكن من الرئيس التنفيذي الأول بصفته الوطنية وليست الفصائلية، ونتطلع عندها لقيادة حركة حماس وتحديدا رئيسها في قطاع غزة السنوار، الذي ظهر متحدثا بشكل جديد إعلاميا (بعيدا عما لنا على تلك المقابلة وما له فيها).

التاريخ سيذكر النجاح الوطني العام ولن يقف كثيرا عند أي فوز فردي أو مناطقي، بل ربما يكتب لعنة سياسية ابدية.

هي الفرصة التي قد تكون تاريخية تنتظر تفاعلا من الرئيس التنفيذي د. أشتية والحاكم الفعلي في قطاع غزة يحيى السنوار..."هورااااااااااا لمواجهة العدو الأخطر بعد الاحتلال".

ملاحظة: اللصوصية الأمريكية جزء من منظومة فكرية لنظام جوهره سرقة ما للغير..وزير ألماني كشف أن الولايات المتحدة قرصنت 200 ألف كمامة كانت في طريقها الى برلين.. عينيك عينك أو "خاوة" بس مش "سنوارية"!

تنويه خاص: لا يجب أن تمر حركة تصدير فايروس كورونا من داخل إسرائيل الى الضفة والقدس مرورا إعلاميا، يجب تقديم مذكرة رسمية الى الأمم المتحدة و"الصحة العالمية"..العدوان هنا لا يحتاج الى دليل إثبات،!

ماذا لو توقف المال القطري عن غزة؟!

كتب حسن عصفور/ هل يمكن لقطاع غزة أن يتحمل قرارا "أمريكيا – إسرائيليا" فجأة بوقف المال القطري عنه، والذي يمثل مرتكزا رئيسيا لدورة الحياة الإنسانية والاقتصادية – الاجتماعية، في ظل واقع الحصار الخاص.

سؤال لا بد أن يكون حاضرا في تفكير حركة حماس، بصفتها الحاكم المطلق لقطاع غزة، وكذلك للقوى السياسية التي يشغلها كثيرا من "تفاصيل هامشية" بعيدا عن مستقبل الانسان الغزي، والى سلطة تصر انها ممثلة للضفة وقطاع غزة والقدس، رغم تنازلها "الموضوعي" عن دورها المفترض في القدس حيث كشف كورونا "هزالة الادعاء"، وحصارها لكثير من جوانب الحياة في قطاع غزة.

المال القطري، ليس مالا تضامينا، وليس جزءا من حق أقرته يوما الجامعة العربية لفلسطين في زمن ثوري بات ذكرى من التاريخ الكفاحي، وليس منحة تقدم بشكل مستقر وثابت، ضمن رؤية حسابات عروبية، بل هو مال مشروط بالكامل، ليس من قطر فحسب، بل مرتهن بقرار أمريكي وإسرائيلي، وفقا للمعادلة التي تم التوافق عليها شكليا "المال مقابل حراسة الأمن الإسرائيلي" (ما يسمى التهدئة)، وتلك ليس تهمة بذاتها بل هي وصف لواقع قائم، يمكن الاستدلال عليها بكل تصريح لقيادي حمساوي، ان أمن إسرائيل رهن بذلك.

لو قرر بعض من قيادات حماس العسكريين في لحظة ما، التمرد وكسروا قواعد "معادلة الأمن مقابل المال" وقصفوا بلا توقف لأيام مقرات حساسة داخل الكان، وفقا لما يتم الحديث عنه إعلاميا بشكل مستمر، وتحول لأمر من عمل "مشهدي" الى أثر عمل عسكري كامل، ليس حربا كما كان قبلها في 3 تكرت كوراث لم تنته بعد.

الافتراضية هنا، ليس انها ستحدث واقعيا، لكنها للدلالة على مسألة لا يجب أن تصبح وكأنها ثابت يمكن القياس علية لحياة معقدة لأهل القطاع، وفرضية أخرى، لو قررت واشنطن وتل أبيب منع وصول المال القطري، حتى لو الدوحة لها رغبة بالإرسال، وتم تصعيد مقابلها من "مال مقابل أمن" الى "مال مقابل أمن +" على طريقة "أوبك +".

السؤال ربما يراه بعض من الملوثين تعصبا وحقا وكراهية للتفكير خارج "علبة السردين" المقررة تهمة واتهاما، لكنه أصبح ضرورة في ظل التطورات التي تعصف بكوكبنا، وما يمكن ان يكون بعد زمن كورونا، وانعكاسه الاقتصادي – السياسي، وما سيتركه من أزمات بدأت تطل سريعا وتترك أثرها على نمط الحياة.

التباهي السياسي الذي أصاب كثيرا من قيادات حماس وفصائلها التابعة، يمثل وباءا يجب مكافحته فورا، وقبل أن يصبح فايروسا مزمنا لا شفاء منه، وبدلا من حملة غرور اصابت العقل بدوران عن الحقيقة، والظن أنهم اقتربوا كثيرا من وراثة سلطة فتح تبدأ من قطاع غزة، عليهم إعادة كل الحسابات للتفكير في سؤال، ليس ما بعد كورونا ماذا سيكون، ولكن ماذا سيكون الأمر لو توقف المال القطري لأسباب عديدة.

يجب الكف عن الاعتقاد أن ذلك مضمون تماما، وأن أمير قطر وعد وسيوفي، والحقيقة أن كل الوعود لا قيمة لها ما لم ترض عنك إسرائيل وامريكا، ولن يصل دولار واحد دون موافقة أجهزة الأمن الإسرائيلية قبل رئيس الحكومة أي كان اسمه.

التفكير هنا، يفتح ابوابا للبدائل والعلاقات السياسية الداخلية، والسبل الممكنة لتفادي نتائج تلك الكارثة، ولا أود التذكير كيف تم حصار السلطة الوطنية ما بين 2000 – 2004 ماليا وسياسيا مع حرب عسكرية متلاحقة، تمهيدا لمرحلة ما بعد ياسر عرفات، والاستعداد لفرض مشهد جديد، ينهي واقع السلطة الوطنية التمثيلي الموحد.

قيادة حماس، وخاصة داخل قطاع غزة بحاجة الى إعادة بناء فكري – سياسي جديد ما قبل أن تداهمهم غزوة فيروسية غير محسوبة، وذلك من خلال "شبكة بناء أمان وطنية"، عبر مراجعة شاملة لمسارها منذ الانقلاب أو منذ المشاركة في الانتخابات والفوز بها، هل حماس تريد سلطة أم أنها ليست كذلك، سؤال مركزي للمراجعة، والكف عن الاختباء وراء شعارات دينية لن تجلب لحماس كثيرا من التعاطف، خاصة في القطاع، حيث فقدت كثيرا من "مصداقيتها" التي اختبأت خلفها طويلا.

المراجعة على قاعدة ماذا لو توقف المال القطري فعل الضرورة السياسية وليس "جنحة سياسية"، فهل تفعلها قيادة حماس والانتقال من عهد الخطاب الى عهد تكريس فعل الخطاب!

ملاحظة: الى أمين سر تنفيذية منظمة التحرير وليس رئيسها، لماذا لا تلتقي هذه الهيئة "القيادة اليومية" للممثل الشرعي الوحيد، وتدرس ما عليها ان تفعل بعد خبر بحث خرائط الضم والتهويد... تحركوا الى الأمام أو لتتحركوا الى جهنكم السياسي!

تنويه خاص: يبدو أن "الغيرة السياسية" بدأت تطل على بعض مراكز القوى في الضفة، بعد تقارير إعلامية عن دور أشتية والناطق الإعلامي ملحم، تحركت مراكز خفيه للنيل منهما قولا مسموما...بعض من الخجل يا صغار!

من "خليك بالبيت" الى "وحدة البيت" السياسي تلك هي المسألة!

كتب حسن عصفور/ يتباهى طرفي الانقسام في فلسطين، بما حققاه من قدرة على مواجهة الوباء الكوروني، بل كلاهما يعتقدان جدا، انهما "الأفضل عالميا"، وأحدهم "تغزل بالحكمة الرئاسية والحكومية" الى درجة قوله أن الآخرين يدرسون ما اتخذوه من "قرارات" لحصار الفايروس الرهيب.

دون نقاش، مدى مصداقية أقوال يمكن اعتبارها لحظة هروب الوعي، فالواقع أن الانتشار لم يصل الى ما اعتقد الآخرون نتيجة لواقع سياسي خاص، ولعل قطاع غزة نموذجا لقيمة عدم الانفتاح مع العالم الخارجي، فيما الضفة مقسمة بطبيعتها بقوات الاحتلال، مع تجاهل الوباء في مدينة القدس المحتلة لسبب غير مفهوم طوال الفترة الماضية، حتى تذكرتها أخيرا قبل أيام نتيجة سخرية إعلامية منهم.

ورغم أن الحرب مع "الغزوة الكورونية" لم تنته بعد، ولا يمكن القول أن بقايا الوطن، تمكن من حصارها، فلنتجاوز تلك تماما، لاعتبارات أكثر قيمة للقضية الوطنية.

التعليمات التي لا تتوقف من طرفي التحكم بالشعب الفلسطيني داخل حدود "بقايا الوطن" (سنتجاهل كليا دولة الكيان دون تجاهل الأهل الفلسطينيين فيها)، بأن تدعو الى ضرورة القيام المستمر بتطهير اليدين والجسد، وكل ما يدخل البيت أي كان، توصيات يتحدث بها جهات حكومية و طبية، وهي تنويهات ضرورية جدا كي لا يصبح الوباء في بيوتنا، عمل يساعد كثيرا على حصار الوباء بالقدر الممكن.

يوما ما، سينتهي هذا الفايروس، الذي أدخل فهم جديد لحالة الرعب – الهلع، ومعايير النظافة الجسدية، بل وتغيير راهن بسلوكيات ومسلكيات لم يكن لأي عاقل أن يراها واقعا، خليك بالبيت بالمعنى العام، دروس ستترك أثرها على الحياة بكل تلاوينها، ولكن له نهاية موضوعية ضمن القدرة الإنسانية على مقاومة أخطار تبرز بين حين وآخر.

ولكن، السؤال الذي يمثل أهمية تفوق كثيرا خطر وباء يطال الانسان، ذلك الوباء الذي طال القضية الوطنية الفلسطينية، الى جانب فايروس الاحتلال، ما يعرف وطنيا بوباء الانقسام، الذي يشكل قوة محركة منشطة لخدمة الفايروس الأول.

بالتأكيد، سيفرح الفلسطيني، كما شعوب العالم بيوم النصر على الحرب الكورونية، لكنه سيبقى يشعر بالهزيمة السياسية ما لم ينتصر على خطر الانقسام، وان ينتهي عهد كان العامود الفقري لتمرير مشروع "التهويد والضم والفصل"، وان الحركة الصهيونية وداعهما الرئيسي يغذون ذلك بكل الطرق الممكنة والمتاحة، وعلى استعداد اختراع كل سبل لضمان استمراره، بل أن دولة الكيان جاهزة تماما أن تكون "البنك الرسمي" لتمويل طرفي النكبة الانقسامية كي لا يلفظ الوباء أنفاسه، وليقل كل منهما ما يقول وصفا لذاته، فتلك لا قيمة لها عند العدو الوطني – القومي، ما دامت الخدمة الجوهرية مستمرة، والكلام غبار لا يترك أثرا.

ولأن، المقدمات تشير أن طرفي النكبة الانقسامية، لم يقدما خطوة عملية واحدة، يؤكدان منها، أنهما يدركان ذلك الخطر، عبر سلوك لـ "تطهير الوعي الفاسد سياسيا"، وأن تستبدل شعار "خليك بالبيت" الى "وحدة البيت" وتطهيره من جرثومة نالت كثيرا من جسد قضيته الأم.

هزيمة وباء كورونا دون هزيمة وباء الانقسام، هو الانتصار الحقيقي للعدو الوطني دولة وحركة عنصرية.

فقبل الهزيمة الأخطر حركوا لسانكم مع أقدامكم لـ "وحدة البيت"!

ملاحظة: قيام حماس عناصرا ومنصات إعلامية بالترويج ان قيادة فتح (المركزية) لا تريد اطلاق سراح المناضل القائد مروان البرغوثي مؤشر انه لن يكون من المحررين..المكتوب مقروء يا "بني حماس"!

تنويه أمدي: كان مثيرا جدا لأحد المؤسسات الجامعية في قطاع غزة، ان تضع صورة الشهيد أحمد ياسين، الزعيم الروحي لحماس بجانب صورة الزعيم المؤسس للسلطة الوطنية أبو عمار والرئيس الحالي عباس...نفاق مستحدث بوحي من "كورونا المستحدث"!

من يخاف رأي كاتب لن يخيف إسرائيل أبدا!

كتب حسن عصفور/ منذ حريق النصيرات في بدايات شهر مارس 2020، تم اعتقال الكاتب عبد الله أبو شرخ لما نقله عن اتهام لجهات أمنية في حركة حماس بانها كانت سببا في ذاك الحريق، والذي أودى بحياة 25 مواطنا إمراه ورجل وأطفال، دون ان يجد المتسبب في الجريمة أي عقاب حتى ساعته، ما يفتح باب الشكوك الوطنية أن المجرم ليس شخصا عابرا ولا جهة مجهولة، بل من هو فوق القانون.

استمرار اعتقال أبو شرخ لما يقارب الشهر، بعيدا عن أي ظروف إنسانية، يمثل رسالة إرهاب غير مبررة من حركة حماس لأهل قطاع غزة، وتضعف كثيرا جدا من مصداقية رئيسها في القطاع يحيى السنوار، الذي أكد عبر وسائل إعلام الحركة، بانه لا اعتقال لمنتقد او صاحب رأي، مقولة تسقط سريعا على اعتاب غرفة اعتقال عبد الله في سجن أسود.

كان الاعتقاد أن يطلق سراح الكاتب فور خروج السنوار من مبنى القناة الحمساوية، رسالة جديدة بين حاكم ومحكوم، وأن المصداقية ستصبح عنوانا

لمرحلة جديدة من التكاتف الوطني في ظل حرب من طراز فريد، بات يمثل تهديدا عالميا، وخطوة لفتح مسار يطمس مرحلة سادها "الإرهاب الداخلي" قتلا وسحلا واعتقالا، بعيدا عن أي تبريرات تطلقه الجهات المنفذة لتلك المشاهد الظلامية.

التردد في اتخاذ قرار وقف الإرهاب الأمني ضد كتاب الراي والمعارضين السياسيين، ليس هبة من أي كان، بل هو شرط لبناء مجتمع سوي صحي، فما بالنا وأن هناك عدو قومي يمارس كل أشكال الإرهاب من اغتصاب، فاحتلال فاستيطان فتهويد فقتل وحصار، دون أن نحسب العدو الطارئ "كورونا".

عدم تنفيذ "وعد يحيى" بمنع الاعتقال لأهل الراي، يمثل إساءة مباشرة له وليس لغيره، من جهة، لكن الأخطر ان عدم التنفيذ يشكل رسالة خاصة لدولة الكيان وقادتها، ان ليس قول تهديدي يمكن اعتباره تهديدا جادا، وأن الصواريخ التي ستطلق ليس سوى كلام كما هو كلام لا اعتقال لصاحب رأي، وأن تعبير "خاوة" كان في سياق دغدغة مشاعر أهل قطاع غزة تحت الحصار، في ظل ظروف صحية غير إنسانية، فكان لا بد لهم من "تسلية ما".

ألا ينفد "يحيى وعده" فتلك سقطة تضعف كثيرا من مصداقيته، التي سجلها وسط أهل قطاع غزة بل وخارجها، بانه يرسم مسارا يفك الارتباط بظلامية ما بعد الانقلاب الأسود في يونيو 2007، وتمنح "خصومه" داخل حماس وخارجه تكرار ما يتهم به، أنه ينطق بغير ما ينوي، بل انه مسؤول مباشر عن كثير من أعمال ظلامية ضد من يختلف معهم، دون ان نذكر أسماء يعرفها الكثيرون.

لا تتوقف الحياة السياسية في قطاع غزة تحت إرهاب اعتقال كاتب، لكنها قطعا علامة سوداء فيمن قرر الاعتقال، ولو كان الهدف رسالة تكميم رأي فهي الخطيئة بعينها في ظل تطور وسائل التواصل الاجتماعي.

والمفارقة الأخرى، لعدم تنفيذ "يحيى لوعده"، ذلك الصمت الغريب لقوى سياسية تتحدث ليل نهار عن الحريات والحق في الرأي، لكنها أصيبت بخرس مزمن في الدفاع عن أهل الراي، وتركت الباب للبعد "العشائري" بديلا للمطالبة بالحريات ووقف الاعتقال.

اعتقال أبو شرخ نقطة معيبة ليس لحماس وحدها بل لكل من يصمت عليها، ولا يقاتل في سبيل وقفها كمقدمة لإغلاق ملف الاعتقال السياسي، ليس في قطاع غزة فحسب، بل ومن سجون سلطة في رام الله التي هي بالواقع تحت الاعتقال العام.

إطلاق سراح عبد الله عمل لصالح حماس والسنوار قبل غيرهم...فكروا بعيدا عن "عناد" غير سوي!

ملاحظة: الناطق باسم حكومة رام الله كشف عن اتصال بين هنية رئيس حماس ود. أشتية، بعد 24 ساعة على المكالمة..هذا غريب والأغرب ان وكالة السلطة الرسمية تأخرت كثيرا في نشره...مكالمة كان لها ان تكون خيرا لكن التعامل الإعلامي معها لا يشير لذلك.

تنويه خاص: بعض نشطاء التواصل الاجتماعي أشار الى مسألة مهمة، بأن الإرهاب العالمي اختفى تقريبا مع حضور كورونا، ما يشير الى أن الإرهاب صناعة الغارقين في حربهم ضد كورونا..بالكم مين!

وباء "الفئوية الحزبية" يزداد انتشارا وتعمقا في بقايا الوطن!

كتب حسن عصفور/ منذ أن انطلقت حركة "الوباء الكوروني" في فلسطين من مدينة السلام (بيت لحم)، وما يرافق ذلك من آثار تدميرية للحياة الإنسانية والاقتصادية، كان الاعتقاد أن تحدث حركة وطنية (شعبية حزبية) موازية لكيفية التصدي لهذا الوباء الفيروسي الأعمى.

تشكلت بقرارات رسمية، لجان طوارئ في الضفة الغربية كلها تقريبا من أبناء حركة فتح (تنظيما، أجهزة أمنية وحكومة)، فيما سارعت حماس الرد عليها بتشكيل فئوي صاف، أسمته "لجنة العمل الحكومي"، وانطلق الطرفان دون أي اعتبار لمن يسمونهم في المؤتمرات الإعلانية بـ "الشركاء السياسيين"، تسمية لا تمت للواقع قيد أنملة.

وكأن طرفي الأزمة السياسية في "بقايا الوطن"، لا يكتفيان بما اتفقا عليه بـ "التقاسم العام"، ولخطف كل منها ما له عليه من "قدرة وسيطرة" دون أي اهتمام لضجيج شعبي – فصائلي لا ينتج طحينا، لتتواصل الهيمنة التوافقية الانقسامية بأشكال متعددة.

فئوية التفكير والممارسة لم تقتصر على "انقسامية" الحالة الجغرافية السياسية بين الضفة وقطاع غزة، بل طالت "الشراكة التحالفية النسبية" في شمال بقايا الوطن، التي تدعيها حركة فتح (م7) في تنفيذية منظمة التحرير بعد مجلس المقاطعة يناير 2018 (غير الجامع وطنيا)، وحكومة تلونت ببعض من أسماء حزبية، فيما لجان حماس بكل مسمياتها، لم تكن يوما سوى "خلايا حزبية مطلقة الولاء للجماعة"، تتشكل بسرة تامة دون أي ضوابط عامة، وغير معلومة قواعدها، مكتفية بما تقرره "خلية حزبية دعوية – أمنية".

الإشارة الى "فئوية العمل" في "لجان مواجهة كورونا" في جناحي بقايا الوطن، ليس لترسيخ "التقاسم الوظيفي السياسي" الذي يسميه البعض "شراكة" وهو غير ذلك تماما، ولكن لإعادة التفكير بقواعد "العمل المشترك" ضد الخطر – العدو، أي كان وباءا فايروسيا او محتلا غاصبا، فالعدو لا يضع "قواعد خاصة" لانتقاء من يهاجم أو يصيب او يقتل، فكل من أمامه عدو له، وهذا ما كان قاعدة شبه سارية في مسار الثورة الفلسطينية منذ انطلاقتها الثانية بعد معركة الكرامة مارس 1968، وتشكيل جديد لهيئة عمل ثورية وقيادة لمنظمة التحرير...

"شراكة" لعبت دورا في حماية المشروع الوطني وتأسيس أول سلطة كيانية في التاريخ السياسي الفلسطيني، الى ان تم اغتيال الخالد المؤسس الشهيد ياسر عرفات، ليغتالوا معه جوهر فكرة "الشراكة الوطنية"، وإن لم تكن مثلى ثورية، لأنهم يعلمون ان اغتيالها هو المقدمة الأولى لاغتيال المشروع الوطني.

منذ يناير 2006 وحتى وصول العدو الكوروني، وكل سلوك طرفي النكبة السياسية في بلانا، يضيف حجرا جديدا للفراق عن "الشراكة" مقابل تعزيز "الفئوية"، التي تكتسي لمحات "عنصرية سياسية تعصبية كريهة".

مسار "الفئوية" لم يقف عند حدود العصبوية الحزبية، بل بدأت ملامحه تترسخ في بعد جغرافي قد يكون هو الأكثر خطوة على القضية الوطنية، حيث تتسلل

"عصبوية جغرافية" بشكل ما، ولعل استهتار حكومة رام الله بصراخ الصحة الحمساوية في غزة، حول نفاذ أدوات الفحص المختبري للوباء الخطير، وكأنها صرخة في منطقة غير منطقتنا، وتشكيل صندوق اسموه "وقفة عز"، يكشفان كم أن "الفئوية الحزبية" تتخذ مظهرا "عنصريا جغرافيا".

أي كانت حقيقة الوضع الصحي في قطاع غزة، ومدى صدق من لا صدق بيانات لجنة حماس، لا يجوز مطلقا عدم اهتزاز مشاعر حكومة تدعي أنها "حكومة للضفة والقطاع"، الفضيحة تكتمل مع وجود وزراء من أهل القطاع أساسا وكأنهم "للزينة السياسية"، حكومة كان عليها فورا ان تخرج ببيان تعلن أنها شكلت وفدا طبيا برئاسة مسؤول ليس بالضرورة الوزير (الوزيرة)، حاملا معه ما هم ممكن، للذهاب الى غزة، مع مناشدة كل الجهات لتقديم مساعدة ضرورية.

دون ربطها برفض ما تقدم سابقا، حيث تذرعت حماس بعدم قبولها انها دعم من جهاز مخابرات السلطة، فلا يجب "التناكف" في لحظة لا مكان فيها للتناكف.

وبأي منطق يتم تشكيل صندوق لا يوجد به سوى غزي صاحب بنك من بين 30 عضوا...هل يعقل أن يكون ذلك صدفة ام بعد فئوي عنصري جغرافي مقيت، هدفه بناء سياج جديد من أبنية "الانفصال الوطني" خدمة للمشروع الأمريكي، ولا نعتقد أنه لا يوجد من بين ما يقارب 2 مليون انسان من يصلح لعضوية ذلك المجلس الخاص.

فيروس "الفئوية الحزبية" ينتشر بسرعة في مختلف مناحي الحياة ما يستحق وقفة غضب وطنية (شعبية وفصائلية لا تزال تمتلك حسا مرتبط بالقضية).

الانتفاضة واجب وضرورة ودونها سينتصر كورونا السياسي حتى لو انهزم كورونا الفايروس!

ملاحظة: 100 يوم كورونا منذ الانطلاقة في الفاتح من يناير 2020...يوم 9 أبريل يصادف مرور مئوية يومية للفايروس الذي شل حركة البشرية كما لم يسبقه مثيلا...يا للعجب!

تنويه خاص: 9 أبريل 1948...عنوان لمجزرة دير ياسين..ستبقى حاضرة وسيبقى حق أهل فلسطين محاسبة من ارتكبها...مجرمي الحرب لن يفلتوا عقابا!

"وقفة عز" هل تكسر "محرمات" المشهد الانقسامي!

كتب حسن عصفور/ بعد ان تأكد أن خطر الوباء الكوروني ليس حدثا عابرا، بل حرب مستمرة تستوجب التصدي من كل قطاعات الشعب وليس السلطات الرسمية فحسب، بدأ ظهور حركة "تطوع" مالي لمؤسسات اقتصادية وشخصيات من رجال أعمال للمساهمة في تلك المعركة.

لعل الأردن الشقيق كان مميزا في جانب عمليات التبرع لصندوق جاءت تسميته تتناسب والحملة التي تسود المملكة الشقيقة، بـ"همة وطن" تراسه عبدالكريم الكباريتي رئيس الحكومة الأسبق، وسريعا تجاوبت مؤسسات لتقدم تبرعات ربما هي الأولى منذ زمن بعيد، كان أبرزها البنك العربي برئاسة رجل الأعمال الفلسطيني صبيح المصري، حيث قدم ما يزيد على (20) مليون دولار، وتسابقت سريعا مؤسسات أخرى.

في فلسطين، أصدر الرئيس محمود عباس مرسوما بتشكيل صندوق اسماه "وقفة عزة" برئاسة رجل الأعمال طلال ناصر الدين مع 30 شخصية اعتبارية (لم تعلن الأسماء) مع لجنة تنفيذية، بتاريخ 2 أبريل 2020، بات للصندوق مبلغ 5 ملايين دولار، وحسب ناصر الدين سيبدأ العمل 6 أبريل، وتشكيل لجان خاصة.

بعيدا عن كون العدد الأول لأعضاء الصندوق غير عملي، فعدم نشر اسماء تلك الشخصيات غبر مبرر، وما دام أصل القرار "وقفة عزة" في مواجهة الوباء، فلا يجب أن يكون هناك سرية لا في المتبرعين ولا في الأعضاء، فالشفافية تبدأ من هنا، خاصة وأن مسار العمل في بلادان لا يتميز بالشفافية الكافية التي تمنح "ثقة" دون معرفة بلا رقابة.

ومع غياب أسماء الشخصيات المكونة للصندوق، غابت عنه مهامه ومناطق نفوذه، وهل سيكون عاما لـ "بقايا الوطن" في الضفة والقدس وقطاع غزة، ام أنه لن يمتد الى القطاع بحكم غياب "التمكين" الحكومي للسلطة الفلسطينية، مسالة تستحق التوضيح خاصة مع انحدار الخدمات الصحية أكثر هناك، نتاج الحصار الغريب.

العمل الخيري والتطوعي بكل اشكاله، جزء من الثقافة الوطنية الفلسطينية، وتطورت أشكاله ليرتبط بالحالة الكفاحية، ولعب العمل التطوعي، وخاصة في الضفة والقدس ما بعد يوم الأرض 76، دورا فاعلا في مواجهة المخططات التوسعية – الاستيطانية، وبناء مؤسسات طبية واجتماعية حضورها ارتبط بفعل مقاوم عبر تقديم خدمات للشعب، قبل ان تبدأ حركة "انحراف" مسار العمل التطوعي لتصبح المؤسسات "الأهلية" أقرب الى الشركات، وأصبح التطوع مظهرا مدفوع الأجر، وتشكل في المجتمع الفلسطيني ما يسمى "أباطرة" العمل الأهلي.

ما يراد من صندوق "وقفة عز" وقبل الانطلاقة، تحديدا واضحا لعضوية الصندوق ولجنته التنفيذية ولجانه المفترض ان تكون مع مسؤوليها، ورؤية العمل، بما يتعلق بكيفية تقديم تلك "التبرعات"، وهل تكتفي بتقديمها الى الحكومة أم يقوم الصندوق بالتعامل المباشر بالتنسيق مع المؤسسة الحكومية لتقديم تبرعات مباشرة.

وهنا، هل يضم شخصيات من قطاع غزة (وليست غزية فالفرق كبير حيث يمكن أن تكون مقيمة خارج القطاع)، ضمن الأعضاء المؤسسين ولجنته التنفيذية، وإن كان لهم تمثيل كيف سيتم التنسيق لتقديم "التبرعات"، هل سيكون عبر الحكومة في رام الله وإعلام حكومة حماس بـ "حصة غزة" منها، أم يتم تقديمها مباشرة بالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية، سواء بشراء مستلزمات وتقديمها من خلال المنظمة أو إرسالها عبرها.

لكي تصبح "وقفة عز" فعلا تطوعيا خيريا لا بد لها ان لا تصاب بـ "حول الانقسام" أو "عرجاء" بساق واحدة في شمال "بقايا الوطن"، مع كل أشكال الشفافية التي باتت مفقودة جدا في المشهد القائم.

وأخيرا، هل صندوق الاستثمار الفلسطيني (حكومي) سيكون جزءا من هذا العمل أم أنه خارج الحسابات الخيرية، وخيره لغيره.

"الهبة الوطنية" ليست فعلا استعراضيا لو حقا أريد لها خدمة وطن وقضية، وعليها أن تكسر كل "محرمات" المشهد الانقسامي وغير ذلك تصبح قناة لتغذيته...!

ملاحظة: تصريح الناطق باسم الصحة في غزة عن ما قدمته وزارة الصحة في رام الله مساعدات لا تتجاوز قيمتها 4 آلاف دولار تفرض الاستفسار هل هذه حقيقة، فلو كانت كذلك نحن امام جريمة من نوع جديد..بدها رد يا د. أشتية!

تنويه خاص: وأخيرا بدا بعض اليهود في إسرائيل يدركون مدى حقارة المتابعة الأمنية لجهاز الشاباك..بدأ بعضهم يرون الجيش رقيبا ومحاصرا..تخيلوا أن تلك هي الحياة اليومية للفلسطينيين منذ عام 1967 في الضفة والقدس والقطاع وبعضها منذ 1948.